



www.economyzone.net

العدد السابع

الأحد 19 يوليو 2026

05 صفـر 1448 هـ

المنصة الاقتصادية



ملف خاص

قيادات صنعت التأثير

خمسة بحرينيين بين أبرز 100 قائد أعمال في المنطقة

البحرين تستضيف اجتماعات مجلس
الخدمات المالية الإسلامية

مروة المسقطي رئيسًا تنفيذيًا
للاستراتيجية في بورصة البحرين

الكويت تمضي نحو تحويل
"الكويتية" إلى شركة مساهمة

البحرين تبرز اللؤلؤ الطبيعي كنموذج
للاستدامة البحرية في الأمم المتحدة

صادرات البحرين تحصد جائزة دولية
عن الدليل الوطني للمصدرين

الاستثمارات السعودية بالخارج
ترتفع إلى 259 مليار دولار



شراكات جديدة.. ورؤية أوسع للمحتوى الاقتصادي

يمثل هذا العدد من **المنصة الاقتصادية** محطة جديدة في مسيرة المنصة، ليس فقط على صعيد المحتوى، وإنما أيضاً في إطار توسع **حضورها الإعلامي**، من خلال إطلاق سلسلة من **الشراكات الإعلامية** مع مؤسسات وطنية وخليجية، في خطوة تعكس الثقة المتنامية التي تحظى بها المنصة، وترسخ مكانتها بوصفها منصة إعلامية اقتصادية متخصصة، تسعى إلى بناء شراكات استراتيجية تسهم في نقل المعرفة، وإبراز التجارب التنموية، وتقديم محتوى مهني يخدم مجتمع الأعمال وصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

وتأتي هذه الشراكات انطلاقاً من إيماننا بأن **الإعلام الاقتصادي** لم يعد يقتصر على نقل الأخبار، بل أصبح شريكاً في دعم التنمية، وتعزيز الشفافية، وإبراز قصص النجاح، وفتح قنوات للتواصل بين المؤسسات الاقتصادية والقطاعين العام والخاص، بما يسهم في ترسيخ **بيئة أعمال أكثر وعياً**، ويواكب التحولات المتسارعة التي تشهدها البحرين والمنطقة.

وفي هذا الإطار، يخصص العدد ملفه الرئيس لتسليط الضوء على إنجاز يعكس المكانة التي وصلت إليها **الكفاءات الوطنية**، وذلك بمناسبة اختيار خمسة قيادات تنفيذية بحرينية ضمن قائمة CNBC عربية **لأفضل 100 قائد أعمال في المنطقة لعام 2026**. ولا يتوقف الملف عند حدود الاحتفاء بهذا الإنجاز، بل يقدم **قراءة تحليلية** لمسيرة هؤلاء القادة، والدور الذي تؤديه القيادات البحرينية في إدارة كبرى المؤسسات الإقليمية، وما يعكسه ذلك من تطور بيئة الأعمال في المملكة، وقدرتها على إعداد كوادر تنافس على أعلى المستويات.

إن حضور خمسة بحرينيين في واحدة من أبرز القوائم الإقليمية للقيادات التنفيذية يمثل أكثر من نجاح فردي؛ فهو مؤشر على **نضج التجربة الاقتصادية البحرينية**، وعلى جودة **رأس المال البشري** الذي أصبح يقود مؤسسات مؤثرة في قطاعات المال والصناعة والطيران والاتصالات والخدمات، ويؤكد أن الاستثمار في الإنسان يظل أحد أهم مقومات التنمية المستدامة والقدرة على المنافسة.

ونحن نمضي في تطوير **المنصة الاقتصادية**، نؤمن بأن النجاح الحقيقي يقاس بحجم القيمة التي تضيفها، وبقدرتها على بناء الثقة مع قرائها وشركائها، وأن تكون نافذة اقتصادية موثوقة تواكب التحولات، وتوثق الإنجازات، وتسهم في تعزيز الحوار الاقتصادي في البحرين والخليج.

موسى عساف



الشراكات الإعلامية
الجديدة تعكس الثقة
المتنامية التي تحظى بها
المنصة الاقتصادية في
بناء علاقات استراتيجية
تسهم في ترسيخ بيئة
أعمال أكثر وعياً ومواكبة
للتحولات في المنطقة



economyzone



economyzonechannel

news@economyzone.net

+973 3662 2618

في هذا العدد..

5

ملف العدد

- تقرير خاص:
- خمسة بحريين يرسمون ملامح القيادة التنفيذية في المنطقة
- علي البقالي.. صنع التحول من قلب المصنع
- هشام الريس.. القائد الذي أعاد تعريف "جي إف إتش"
- عادل العلي.. غير قواعد اللعبة في الطيران العربي
- أحمد يوسف.. الخير الذي أعاد تعريف التطوير العقاري
- سطاتم القصيبي.. قيادة مصرفية في زمن التحول

20

أخبار

26

أسواق المال

- البحرين تستضيف اجتماعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية
- بورصة البحرين تطلق دليل علاقات المستثمرين
- الاستثمارات السعودية بالخارج ترتفع إلى 259 مليار دولار
- "الخليج الدولي" يطلق شهادات إيداع بقيمة 3 مليارات دولار
- سوريا تضع خطة لإصدار سندات وصكوك سيادية
- الجنيه المصري يستعيد بعض مكاسبه مع تراجع الدولار

32

خدمات

- وزارة المواصلات تطلق برنامج إدارة حركة السفن
- البحرين تطور خدمة توصيل البعثات البريدية
- مزاد تعتمد eKey 2.0 كأول منصة مزادات بهوية رقمية
- ميناء جدة الإسلامي يسجل نموًا في مناولة الحاويات

36

عقارات

- إطلاق النسخة الثامنة من الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية
- المساحة والتسجيل العقاري يحول اختيار المكتب المساحي إلى خدمة فورية رقمية
- 13 ألف فرصة استثمارية تعزز جاذبية الاستثمار في السعودية

39

سياحة وسفر

- فاتيّل البحرين تستعرض برامج الضيافة الدولية خلال اليوم المفتوح
- الكويت تمضي نحو تحويل "الكويتية" إلى شركة مساهمة
- طيران الرياض تدرس شراء 30 طائرة بوينغ 787 إضافية

42

ريادة أعمال

45

أخبار الشركات

47

آراء اقتصادية

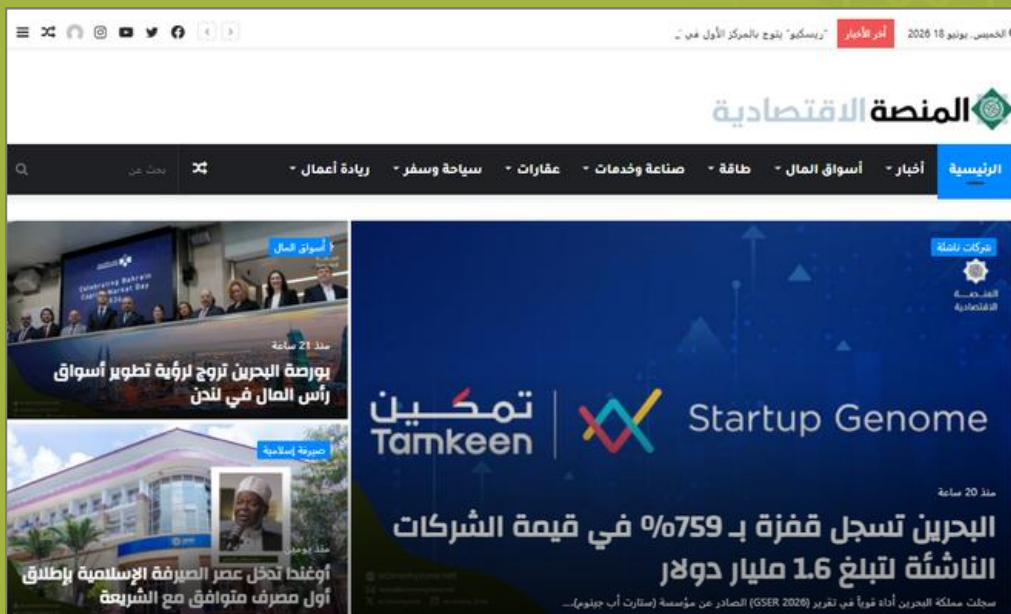


المنصة الاقتصادية

نقدم أكثر من مجرد نشر الأخبار...

نحن نبني صورة إعلامية احترافية للشركاء من خلال:

- تغطية إعلامية اقتصادية متخصصة.
- سرعة النشر.
- جودة التحرير.
- وصول مباشر للجمهور الاقتصادي.
- محتوى متوافق مع محركات البحث (SEO).
- إنتاج عربي وملخص بالإنجليزي.
- توزيع عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي.
- تصميمات احترافية للمنصات الرقمية.
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة المحتوى.



من الصناعة والتمويل إلى العقار والطيران خمسة بحرينيين يرسمون ملامح القيادة التنفيذية في المنطقة



خاص - المنصة الاقتصادية / كتب: موسى عساف

لم يكن إدراج خمسة بحرينيين ضمن قائمة CNBC عربية لأبرز 100 قائد أعمال في المنطقة لعام 2026 مجرد خبر اقتصادي، ولا احتفاءً بأسماء نجحت في الوصول إلى المناصب التنفيذية العليا، بل جاء ليعكس تحولاً أعمق تشهده الكفاءات البحرينية في العقد الأخير؛ تحولاً انتقلت فيه من إدارة مؤسسات محلية إلى قيادة شركات ذات تأثير إقليمي وعالمي، تدير مليارات الدولارات من الأصول والاستثمارات، وتؤثر في أسواق المال والصناعة والطيران والعقار، وتسهم بصورة مباشرة في رسم ملامح الاقتصاد الخليجي.

القائمة تعتمد على منهجية تركز على الأداء المالي، والتأثير الاقتصادي، والابتكار، والحوكمة، والمرونة والاستدامة، بما يجعل الاختيار قائماً على الأثر الفعلي وليس على الحضور الإعلامي.

وللمرة الأولى، تبدو الأسماء البحرينية الخمسة وكأنها تمثل خريطة الاقتصاد الحديث أكثر من كونها تمثل شركاتها فقط؛ فكل شخصية تقود قطاعاً مختلفاً، وكل قطاع يعكس أحد محاور التحول الاقتصادي في المنطقة.

في الصناعة يقود علي البقالي واحدة من أكبر شركات إنتاج الألمنيوم في العالم، وفي الخدمات المالية يقود هشام الرئيس واحدة من أكبر المجموعات الاستثمارية الخليجية، أما في الطيران يقف عادل العلي خلف التجربة التي غيرت مفهوم الطيران الاقتصادي في الشرق الأوسط، وفي العقارات يقود أحمد يوسف واحدة من أهم شركات التطوير العقاري البحرينية، فيما يمثل سطات سليمان القصيبي نموذجاً للقيادة المصرفية التي جمعت بين النمو المالي والتحول الرقمي في القطاع المصرفي الإسلامي.

هذه الأسماء لا يجمعها القطاع، ولا حتى طبيعة الشركات التي تديرها، وإنما يجمعها نمط جديد من القيادة التنفيذية، يقوم على بناء المؤسسات، وإدارة التحول، وتحقيق النمو طويل الأجل، أكثر من الاعتماد على الإنجازات قصيرة المدى.





من الاقتصاد الربيعي إلى اقتصاد الكفاءات

قبل سنوات، كان الحديث عن نجاح الاقتصاد الخليجي يرتبط غالباً بحجم الإنفاق الحكومي، أو أسعار النفط، أو المشاريع العملاقة التي تقودها الدول، أما اليوم، فقد تغيرت المعادلة.

أصبحت الأسواق تنظر إلى نوعية القيادات التنفيذية باعتبارها أحد أهم مؤشرات قوة الاقتصاد وقدرته على المنافسة.

فالشركات الكبرى لم تعد تقيم فقط بحجم أصولها، وإنما أيضاً بقدرتها على الابتكار، وسرعة اتخاذ القرار، وكفاءة الإدارة، والالتزام بالحوكمة، واستدامة الأرباح، ولهذا السبب، لم تعد قوائم مثل قائمة CNBC عربية تقيس الشهرة، وإنما تقيس القدرة على صناعة القيمة الاقتصادية الحقيقية.

ومن هنا تبرز أهمية الحضور البحريني؛ فقد استطاعت البحرين أن تقدم قيادات تتولى إدارة شركات تمتد أعمالها إلى عشرات الدول، وتتعامل مع أسواق عالمية، وتنافس مؤسسات دولية في قطاعات شديدة التعقيد.

المدرسة البحرينية في الإدارة

من يتأمل مسيرة القادة الخمسة يكتشف أن بينهم قاسماً مشتركاً لا يبدو واضحاً للوهلة الأولى؛ ليسوا من جيل واحد، وليسوا من قطاع واحد، وليسوا من مؤسسة واحدة، لكنهم جميعاً يمثلون ما يمكن تسميته "المدرسة البحرينية في القيادة التنفيذية"، وهي مدرسة تقوم على أربعة مرتكزات رئيسية.

أولها، بناء الخبرة من داخل المؤسسة؛ فعدد من هؤلاء القادة لم يصلوا إلى مناصبهم عبر انتقالات متكررة بين الشركات، وإنما أمضوا سنوات طويلة داخل المؤسسات التي يقودونها اليوم، ما منحهم معرفة تفصيلية بثقافة العمل، وسلسلة القيمة، وآليات اتخاذ القرار. وثانيها، الجمع بين المعرفة الفنية والإدارية؛ فمعظمهم يحملون خلفيات أكاديمية متنوعة، بين الهندسة، والمحاسبة، وإدارة الأعمال، وهو ما انعكس على أسلوب إدارتهم للمؤسسات.

أما المرتكز الثالث، فهو إدارة التحول، وليس إدارة التشغيل فقط؛ إذ لم تقتصر أدوارهم على المحافظة على أداء الشركات، بل قادوا عمليات توسع، واستحواذ، وتحول رقمي، وتطوير نماذج الأعمال، وفتح أسواق جديدة.

أما المرتكز الرابع، فهو الرهان على الاستدامة؛ فلم يعد النجاح يقاس فقط بالأرباح السنوية، وإنما بقدرة الشركة على المحافظة على تنافسيتها خلال الدورات الاقتصادية المختلفة، وهو أحد المعايير التي اعتمدتها CNBC عربية في قائمتها.

ما وراء الأرقام

من السهل النظر إلى هذا الإنجاز باعتباره خمسة أسماء في قائمة تضم مئة قائد، لكن القراءة الاقتصادية تختلف؛ فهؤلاء لا يمثلون أنفسهم فقط، كل واحد منهم يقود مؤسسة توظف آلاف العاملين، وتدير استثمارات بمليارات الدولارات، وتؤثر في أسواق متعددة. وعندما تنجح هذه المؤسسات، فإنها لا تحقق أرباحاً لمساهميها فحسب، بل ترفع أيضاً مستوى الثقة في البيئة الاقتصادية التي خرجت منها قياداتها، ولهذا، فإن القيمة الحقيقية لهذا الحضور البحريني لا تكمن في عدد الأسماء، وإنما في نوعية المؤسسات التي يقودونها. ف"ألبا" تعد من أكبر مصاهر الألمنيوم في العالم خارج الصين، و"جي إف إتش" أصبحت من أبرز المجموعات الاستثمارية الخليجية متعددة الأنشطة، و"العربية للطيران" أسست نموذج الطيران الاقتصادي في المنطقة وأعادت تعريفه، و"عقارات السيف" تمثل إحدى أبرز قصص التطوير العقاري التجاري في البحرين، بينما شكل "خليجي بنك" خلال السنوات الأخيرة نموذجاً في الدمج بين الصيرفة الإسلامية والتحول الرقمي.

علي البقالي.. صنع التحول من قلب المصنع

” القيادة الحقيقية لا تبدأ من المكتب، بل
من فهم تفاصيل العمل على الأرض “

هناك نوعان من الرؤساء التنفيذيين؛ الأول يأتي إلى المؤسسة بعد سنوات قضاها متنقلاً بين الشركات، حاملاً معه خبرات متنوعة وأفكاراً جديدة، أما الثاني، فينشأ داخل المؤسسة نفسها، ويعرف تفاصيلها كما يعرف المهندس مخطط البناء، فيكبر معها وتكبر معه. وعلي البقالي ينتمي بوضوح إلى الفئة الثانية؛ فحين تولى قيادة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، لم يكن وجهاً جديداً على المؤسسة، بل كان أحد أبنائها الذين أمضوا أكثر من ستة وعشرين عاماً داخل الشركة، متنقلاً بين إدارات المشتريات والمالية وسلسلة التوريد قبل أن يصل إلى أعلى منصب تنفيذي فيها. وهذه المسيرة ليست مجرد تفاصيل في السيرة الذاتية، بل تكشف عن فلسفة مختلفة في القيادة؛ فالرجل يعرف دورة الإنتاج، وآليات التمويل، وسلاسل الإمداد، والعلاقات مع الموردين، وتحديات الأسواق العالمية، قبل أن يجلس على كرسي الرئيس التنفيذي. ولهذا، لم يكن انتقاله إلى قيادة "ألبا" انتقالاً إدارياً، بقدر ما كان امتداداً طبيعياً لمسيرة طويلة داخل واحدة من أكبر المؤسسات الصناعية في المنطقة.

من إدارة العمليات إلى صناعة الرؤية

شهد قطاع الألمنيوم خلال السنوات الأخيرة تحديات غير مسبقة، فأسعار الطاقة، وتقلبات الأسواق، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، والتوجه المتسارع نحو خفض الانبعاثات الكربونية، فرضت على شركات الألمنيوم إعادة النظر في نماذج أعمالها، وفي هذا التوقيت تحديداً، لم يعد المطلوب من الرئيس التنفيذي أن يحافظ على الإنتاج فقط، وإنما أن يعيد تعريف مستقبل الشركة.

وهنا برزت بصمة البقالي؛ فقد قاد الشركة في مرحلة لم يكن فيها السؤال: كم سننتج؟، بل كيف سنبقى من الأكثر تنافسية في العالم؟، ولهذا، ركزت استراتيجيته على ثلاثة محاور متوازنة؛ تعزيز الكفاءة التشغيلية، الاستثمار في الاستدامة، تأمين النمو طويل الأجل.



ثلاثة مليارات دولار.. قرار غير مستقبل الشركة



ربما يبقى الإنجاز الأكثر تأثيراً في مسيرة البقالي مشاركته المحورية في تأمين التمويل اللازم لمشروع خط الصهر السادس، أحد أكبر المشاريع الصناعية في تاريخ البحرين، بقيمة بلغت ثلاثة مليارات دولار.

ولم يكن المشروع مجرد توسعة إنتاجية، بل مثل نقطة تحول استراتيجية. فإضافة الخط السادس رفعت الطاقة الإنتاجية للشركة إلى مستويات جعلتها ضمن أكبر مصاهر الألمنيوم في العالم خارج الصين، ورسخت مكانة البحرين لاعباً رئيسياً في صناعة تعتمد عليها قطاعات السيارات والطيران والإنشاءات والطاقة. وفي عالم الصناعات الثقيلة، لا يعني تأمين التمويل مجرد الحصول على قرض، إنه رسالة ثقة من المؤسسات المالية العالمية في جدوى المشروع، وكفاءة الإدارة، وقدرتها على تحقيق العوائد.

قائد لا يتوقف عن التعلم

من السمات اللافتة في تجربة البقالي أنه لم يتعامل مع المنصب باعتباره نهاية الرحلة، فإلى جانب خبرته العملية، واصل تطويره الأكاديمي، وحصل على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال، كما يعمل على إعداد رسالة دكتوراه تبحث في العوامل التجارية والبشرية في الثورة الصناعية الرابعة، وهي قضية تعكس إدراكه المبكر للتحوّلات التي تشهدها الصناعة العالمية. وهذا يكشف جانباً مهماً من شخصيته القيادية؛ فهو لا يدير شركة تعمل في الحاضر فقط، بل يحاول فهم شكل الصناعة بعد عشر سنوات.

عندما تصبح الاستدامة مشروعاً اقتصادياً

لفترة طويلة، كان ينظر إلى الاستدامة بوصفها التزاماً أخلاقياً أو بيئياً، لكن البقالي تعامل معها باعتبارها فرصة اقتصادية، ولهذا، لم تقتصر مبادرات "ألبا" على تحسين الأداء البيئي، بل تحولت إلى مشاريع استثمارية تحقق قيمة مضافة. ومن أبرزها إنشاء أول مصنع في المنطقة لمعالجة بقايا بطانة خلايا الصهر، إضافة إلى تبني مشاريع للاقتصاد الدائري، وإعادة الاستخدام، وتقليل النفايات الصناعية، بما جعل الشركة من أبرز المؤسسات الصناعية الخليجية في تطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية. كما تولى رئاسة مجلس إدارة شركة Alba - Daiki Sustainable Solutions (ADSS) وهي شراكة متخصصة في تطوير حلول مستدامة للصناعة، بما يعكس انتقال "ألبا" من مجرد منتج للألمنيوم إلى مؤسسة تسعى إلى قيادة الابتكار البيئي في القطاع.





هشام الرئيس..

القائد الذي أعاد تعريف "جي إف إتش"

من بنك استثماري
إلى مجموعة مالية متكاملة



شهدت "جي إف إتش" خلال العقد الأخير تحولاً نوعياً في نموذج أعمالها، فبعد أن كانت معروفة أساساً كمؤسسة للاستثمار، توسعت تدريجياً لتصبح مجموعة مالية متعددة الأنشطة، تجمع بين إدارة الأصول، والخدمات المصرفية التجارية، والاستثمارية، والعقارية، مع انتشار متزايد في الأسواق الإقليمية والدولية. هذا التحول لم يكن مجرد توسع في المنتجات، بل إعادة صياغة لهوية المؤسسة، وهو ما احتاج إلى قيادة تمتلك رؤية استراتيجية، وقدرة على قراءة اتجاهات الأسواق، وإدارة المخاطر، واستثمار الفرص في توقيتاتها المناسبة.

خبرة تتجاوز ربع قرن

يمتلك الرئيس خبرة مصرفية واستثمارية تزيد على ستة وعشرين عاماً، شارك خلالها في رسم وتنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية للمجموعة داخل المنطقة وخارجها، ويمثل هذا الامتداد الزمني عنصراً مهماً في فهم أسلوبه الإداري، فهو ينتمي إلى جيل من القيادات التي عايشَت أزمات مالية عالمية، وتقلبات اقتصادية، وتحولات تنظيمية، ما أكسبه قدرة على إدارة المؤسسات في بيئات متغيرة، دون التخلي عن الأهداف طويلة المدى.

حين يذكر اسم هشام الرئيس، يتبادر إلى الذهن أحد أكثر التنفيذيين حضوراً في القطاع المالي الخليجي. لكن القيمة الحقيقية لتجربته لا تكمن في الجوائز التي حصل عليها، ولا في ظهوره المتكرر ضمن قوائم الرؤساء التنفيذيين الأكثر تأثيراً، وإنما في التحول الذي قاده داخل مجموعة جي إف إتش المالية.

فالتحولات الكبرى في المؤسسات لا تحدث بقرارات مفاجئة، بل تبدأ بتغيير طريقة التفكير، وهذا ما فعله الرئيس.



” في عالم المال لا يصنع النجاح حجم الأصول وحده، بل القدرة على تغيير نموذج الأعمال “

قيادة تتجاوز الأرقام

وربما يكون أهم ما يميز تجربة هشام الرئيس أنها تقدم نموذجاً مختلفاً للرئيس التنفيذي، فهو لا يركز على تحقيق نتائج مالية فقط، بل على بناء مؤسسة قادرة على الاستمرار لعقود، ولهذا، ارتبط اسمه بالتحول المؤسسي، والتوسع المدروس، وبناء الشراكات، والبحث عن الفرص الاستثمارية ذات القيمة طويلة الأجل.

وفي عالم تتغير فيه الأسواق بسرعة غير مسبوقة، تبدو هذه الفلسفة أحد أهم أسباب استمرار "جي إف إتش" ضمن أبرز المؤسسات المالية الخليجية.

جوائز تعكس مسيرة

خلال السنوات الماضية، أصبح اسم هشام الرئيس حاضراً بصورة متكررة في أهم التصنيفات الإقليمية؛ فحصل على وسام رواد العمل الوطني من الدرجة الأولى، واختير ضمن 100 من القادة الأكثر إلهاماً في الشرق الأوسط، كما ظهر مراراً في قوائم فوربس الشرق الأوسط وArabian Business وCEO Middle East التي ترصد القيادات الأكثر تأثيراً في القطاع المالي.

وتكمن أهمية هذه الجوائز في أنها جاءت عبر سنوات متتالية، بما يعكس استمرارية الأداء، وليس نجاحاً ظرفياً.

الاستثمار في الثقة

في القطاع المالي، يعد رأس المال مهماً، لكن الثقة أهم، ولهذا ركز الرئيس على بناء مؤسسة قادرة على الحفاظ على ثقة المستثمرين، من خلال تنويع مصادر الإيرادات، وتعزيز الحوكمة، وتوسيع الانتشار الجغرافي، وتقليل الاعتماد على نشاط واحد، وهذا ما جعل "جي إف إتش" أكثر قدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية مقارنة بالنماذج التقليدية التي تعتمد على مصدر دخل واحد.

عادل العلي

غير قواعد اللعبة في الطيران العربي

حين أطلقت "العربية للطيران" أولى رحلاتها في أكتوبر 2003، لم يكن كثيرون يعتقدون أن شركة طيران اقتصادي قادرة على منافسة الناقلات التقليدية التي هيمنت لعقود على سماء المنطقة.

في ذلك الوقت، كانت صناعة الطيران العربية تقوم على نموذج مختلف تماماً؛ خدمات أكثر، تكاليف أعلى، أسعار مرتفعة، ومسافرون محدودون. لكن عادل العلي رأى السوق بطريقة مختلفة.

لم يكن السؤال بالنسبة إليه؛ كيف ننشئ شركة طيران جديدة؟ بل كيف نجعل السفر الجوي متاحاً لشرائح لم تكن تسافر أصلاً؟ وهكذا بدأت واحدة من أكثر قصص التحول الاقتصادي نجاحاً في الشرق الأوسط.



صناعة سوق جديدة

كثير من الشركات تنجح لأنها تدخل سوقاً موجودة، أما العربية للطيران، فقد نجحت لأنها صنعت سوقاً جديدة بالكامل. فكرة الطيران الاقتصادي لم تكن معروفة في المنطقة بالشكل الذي أصبحت عليه اليوم، وكان نجاح التجربة يعني تغيير ثقافة السفر، وسلوك المستهلك، وحتى طريقة تفكير المطارات، ولهذا فإن القيمة الحقيقية لتجربة عادل العلي لا تكمن في نمو الشركة فقط، وإنما في إعادة تشكيل قطاع كامل، فالיום أصبح الطيران الاقتصادي جزءاً أساسياً من حركة النقل الجوي في المنطقة، بعد أن كان مجرد فكرة محفوفة بالمخاطر.

قيادة توسعت مع السوق

ما يلفت النظر في تجربة العلي أنه لم يكتف بتحقيق نجاح محلي، فكلما توسعت حركة السفر في المنطقة، كانت الشركة تتوسع معها، وكلما ظهرت فرص جديدة، تحولت إلى قواعد تشغيلية وشراكات واستثمارات. وبمرور الوقت، أصبحت "العربية للطيران" أكبر ناقل اقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع شبكة وجهات واسعة، ونموذج تشغيلي يعتمد على الكفاءة العالية والانضباط المالي. لكن النجاح لم يكن في عدد الطائرات، ولا في عدد الوجهات، بل في القدرة على المحافظة على نموذج الأعمال نفسه رغم تغير الأسواق، وارتفاع أسعار الوقود، والأزمات التي عصفت بقطاع الطيران عالمياً، وهذا ما يميز القيادات التنفيذية طويلة النفس.

أكثر من شركة طيران

ومع مرور السنوات، لم تعد المجموعة تعتمد على نقل المسافرين فقط، بل توسعت إلى خدمات السفر والسياحة والضيافة، وأصبحت تمتلك منظومة أعمال متكاملة تدعم نشاطها الأساسي، وتوفر مصادر دخل متنوعة تقلل من تأثيرها بتقلبات القطاع. هذه الرؤية تعكس فهماً متقدماً للإدارة الحديثة، فالشركات الكبرى لا تبني نجاحها على منتج واحد، وإنما على منظومة اقتصادية متكاملة.

ليست كل الأفكار الكبيرة بحاجة إلى أساطيل ضخمة.. أحياناً يكفي نموذج أعمال مختلف ليعيد تشكيل صناعة بأكملها

قائد تحظى تجربته بالاعتراف العالمي

لم يكن مستغرباً أن يحصل عادل العلي على سلسلة من الجوائز الدولية، من بينها جائزة قاعة الشهرة في قطاع الطيران، وجائزة أفضل رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط وأفريقيا، إلى جانب تكريمات من مؤسسات عالمية متخصصة في صناعة الطيران. لكن أهم تكريم ربما لا يظهر في قوائم الجوائز، إنه أن يصبح النموذج الذي ابتكره مرجعاً تتبعه شركات أخرى، فالنجاح الحقيقي لا يقاس بعدد الجوائز. بل بعدد من يحاول تقليدك.

أحمد يوسف..

الخبير الذي أعاد تعريف التطوير العقاري

في عالم الأعمال، ليست كل القيادات صاحبة، بعضها يفضل أن تتحدث المشاريع بدلاً من التصريحات؛ وهذا الوصف ينطبق إلى حد بعيد على أحمد يوسف. فمُنذ توليه قيادة شركة عقارات السيف عام 2015، لم يكن الهدف مجرد تطوير مجمعات تجارية جديدة، بل إعادة صياغة مفهوم الشركة نفسها من مالك للعقار إلى مطور للتجارب.

عندما يتغير مفهوم العقار

شهد القطاع العقاري الخليجي خلال العقد الأخير تغيراً جذرياً، فلم تعد المجمعات التجارية مجرد أماكن للبيع، بل أصبحت المنافسة تعتمد على التجربة، والترفيه، والضيافة، والأنشطة العائلية، وكان على الشركات أن تعيد التفكير في منتجاتها. وهنا برزت رؤية أحمد يوسف؛ فقد ركز على الابتكار، والتنوع، والاستدامة، والتوسع المدروس، بما جعل "عقارات السيف" أكثر قدرة على مواكبة التحولات في سلوك المستهلك.

الاستثمار في القيمة

خلال فترة قيادته، توسعت الشركة في مشاريعها وشراكاتها، مع التركيز على خلق قيمة مستدامة للمساهمين، وليس مجرد زيادة المساحات المؤجرة، وهذه نقطة كثيراً ما يغفلها المتابعون؛ ففي قطاع العقارات، ليس كل توسع نجاحاً، وليس كل مشروع يضيف قيمة، والقيادة الناجحة هي التي تعرف متى تتوسع ومتى تنتظر.

خبرة صنعت الفارق

يمتلك أحمد يوسف أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة في التطوير العقاري وإدارة المشاريع، لكن ما يميز تجربته ليس طولها بل تنوعها، فهو ينتمي إلى جيل من التنفيذيين الذين عاصروا تطور القطاع العقاري الخليجي منذ بداياته، وشهدوا انتقاله من المشاريع التقليدية إلى المدن المتكاملة، والمجمعات متعددة الاستخدامات، والمشاريع القائمة على التجربة، ولهذا، جاءت قراراته أكثر ارتباطاً بالتغيرات طويلة المدى، وليس بالمكاسب السريعة.



KHALEEJI

سطام القصيبي..

قيادة مصرفية في زمن التحول

شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة واحدة من أسرع موجات التغيير في تاريخه؛ فالتحول الرقمي، والتقنيات المالية، وارتفاع توقعات العملاء، كلها فرضت على البنوك إعادة النظر في نماذج أعمالها.

وفي خضم هذه التحولات، قاد سطاتم سليمان القصيبي "خليجي بنك" خلال مرحلة اتسمت بالنمو المالي، وتعزيز الخدمات المصرفية الإسلامية، وتسريع برامج التحول الرقمي حتى مارس 2026.



التحول الرقمي.. أولوية لا خيار

لم يعد التحول الرقمي مشروعاً تقنياً داخل البنوك، بل أصبح مشروعاً استراتيجياً. وخلال قيادة القصبي، اتجه البنك إلى تسريع رقمنة الخدمات، وتطوير تجربة العملاء، وتحسين الكفاءة التشغيلية، بما يتماشى مع التطورات التي يشهدها القطاع المالي العالمي. وإلى جانب مسؤولياته التنفيذية، شارك في عضوية ورئاسة عدد من مجالس الإدارات والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية، وهو ما يعكس حضوره في منظومة الأعمال البحرينية خارج الإطار المصرفي.

أكثر من عشرين عاماً في العمل المصرفي

لا تبنى القيادات المصرفية في سنوات قليلة، فالقطاع المالي يعتمد على الخبرة بقدر اعتماده على المعرفة. ويمتلك القصبي أكثر من عقدين من العمل التنفيذي، تنقل خلالها بين مؤسسات مالية بارزة، من بينها بنك البحرين للتنمية، وبيت التمويل الكويتي - البحرين، قبل أن يتولى قيادة "خليجي بنك"، وقد انعكست هذه الخبرة على أسلوبه الإداري، الذي جمع بين المحافظة على الهوية المصرفية الإسلامية، والانفتاح على أحدث التقنيات المالية.



القصة ليست خمسة أشخاص.. بل تجربة وطن

“



البحرين.. مدرسة أصيلة في صناعة القيادات

منذ سبعينيات القرن الماضي، تميزت البحرين عن كثير من اقتصادات المنطقة بأنها لم تعتمد على النفط وحده، بل اتجهت مبكراً إلى بناء اقتصاد متنوع، يقوم على الخدمات المالية، والصناعة، والتعليم، والتجارة. وقد كان هذا التنوع بحاجة إلى كوادر إدارية تمتلك القدرة على العمل وفق معايير الشركات العالمية.

ولهذا، تشكلت في البحرين بيئة مختلفة؛ بيئة تعتمد على التدريب، والتدرج الوظيفي، والاحتكاك المباشر بالمؤسسات الدولية، ولهذا السبب، خرجت أجيال متتالية من التنفيذيين الذين اكتسبوا خبراتهم داخل شركات تعمل وفق أعلى المعايير المهنية. ولعل ما يميز التجربة البحرينية أن كثيراً من قياداتها لم يعتمدوا على المناصب، وإنما على تراكم الخبرة، وهو ما يظهر بوضوح في الشخصيات الخمس.

القيادة البحرينية.. من إدارة المؤسسات إلى صناعة التأثير

"لم تعد الدول تقاس فقط بحجم اقتصادها، بل أيضاً بنوعية القادة الذين يصنعون هذا الاقتصاد." حين ننتهي من قراءة قصص علي البقالي، وهشام الريس، وعادل العلي، وأحمد يوسف، وسطام سليمان القصيبي، يصبح السؤال الأهم ليس: كيف نجح هؤلاء؟ بل لماذا خرجوا جميعاً من البيئة البحرينية؟ قد يبدو السؤال مبالغاً فيه، لكن في الاقتصاد الحديث، لا تتكرر النجاحات الكبيرة بالصدفة. فحين يظهر أكثر من قائد تنفيذي من دولة واحدة ضمن قائمة تضم أكثر الشخصيات تأثيراً في المنطقة، فإن الأمر يتجاوز الإنجاز الفردي ليعكس وجود بيئة مؤسسية قادرة على إنتاج القيادات، ولعل هذا هو المعنى الحقيقي وراء حضور خمسة بحرينيين في قائمة CNBC عربية لعام 2026.

خيط واحد يجمع الجميع

قد تبدو قصص هؤلاء القادة مختلفة؛ أحدهم يقود مصنعاً، والآخر يدير مؤسسة مالية، وثالث يقود شركة طيران، ورابع يعمل في العقارات، وخامس في القطاع المصرفي. لكن عند التعمق في تجاربهم، يظهر خيط واحد يجمعهم جميعاً؛ لم يصل أي منهم إلى موقعه عبر النجاح السريع، كل تجربة بنيت على سنوات طويلة من العمل، والتدرج، والتعلم، وإدارة الأزمات، وقراءة المستقبل، ولهذا، فإن إدراجهم في قائمة واحدة لا يمثل تكريماً لخمسة أشخاص فقط، بل يقدم صورة عن جيل من القيادات البحرينية استطاع أن يثبت أن الكفاءة الإدارية أصبحت أحد أهم صادرات البحرين إلى المنطقة.

في ظل التحولات
المتسارعة التي
يشهدها قطاع
الإعلام والاتصال
المؤسسي، وما
يرافقها من
توسع في
استخدام
التقنيات الرقمية
والذكاء
الاصطناعي، تبرز
أهمية الاستثمار
في تطوير
مهارات الكوادر
الإعلامية
وتمكينها من
أدوات العمل
الحديثة التي
تسهم في تعزيز
كفاءة الأداء
وجودة المخرجات
الإعلامية.

برنامج الإعلام المؤسسي الحديث وإدارة الاتصال الرقمي

- مهارات كتابة الأخبار والبيانات الصحفية والتحقق من المعلومات
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي
- إدارة منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز التفاعل وبناء الصورة الذهنية

للاستفسار ولمزيد من المعلومات: ميم عين ميديا

هاتف 36622618 - 33305244 - البريد الإلكتروني memainpr@gmail.com

البحرين تبرز اللؤلؤ الطبيعي كنموذج للاستدامة البحرية في الأمم المتحدة



وسلّطت الفعالية الضوء على التجربة البحرينية في إدارة قطاع اللؤلؤ الطبيعي، من خلال منظومة متكاملة تشمل التوثيق العلمي، وحماية محار اللؤلؤ، والبحث العلمي، وتطوير سلاسل القيمة، وتعزيز الممارسات المسؤولة في قطاع المجوهرات، مع إبراز التاريخ الممتد لصناعة اللؤلؤ في البحرين لأكثر من خمسة آلاف عام.

من جانبها، أكدت الرئيس التنفيذي لمعهد دانات، نورة جمشير، أن البحرين تمتلك نموذجًا يجمع بين الإرث التاريخي والتقدم العلمي والالتزام بحماية البيئة البحرية، مشيرة إلى أن مشاركة المعهد في المنتدى تأتي لتعزيز مكانة المملكة كمركز عالمي متخصص في اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة، ودعم الحوار الدولي حول استدامة الموارد البحرية وتطوير المعرفة العلمية في قطاع المجوهرات.

دانات
DANAT



معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة
BAHRAIN INSTITUTE FOR PEARLS & GEMSTONES

وأكدت وزيرة التنمية المستدامة والرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، نور بنت علي الخليف، أن البحرين تواصل تنفيذ نهج تنموي متكامل يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مشيرة إلى أن اللؤلؤ الطبيعي يمثل أحد أبرز رموز الهوية الوطنية، ويجسد نموذجًا يجمع بين الحفاظ على الإرث الثقافي، وصون الموارد الطبيعية، وتعزيز الابتكار والشراكات الدولية، بما يدعم رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

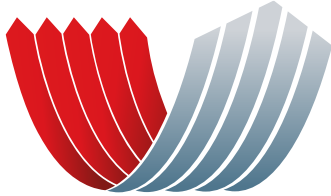
المنامة – المنصة الاقتصادية

استعرضت مملكة البحرين تجربتها في توظيف اللؤلؤ الطبيعي كأحد نماذج التنمية المستدامة، خلال فعالية جانبية نظمتها وزارة التنمية المستدامة بالتعاون مع معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة (دانات)، على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك.

وجمعت الفعالية، التي حملت عنوان "اللؤلؤ الطبيعي كنز وطني تعزز استدامة الموارد البحرية"، خبراء وباحثين من مؤسسات أكاديمية ودولية، من بينها الاتحاد العالمي للمجوهرات، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، وجامعة كورنيل، وجامعة الخليج العربي، لاستعراض التجربة البحرينية في الربط بين حماية البيئة البحرية، والبحث العلمي، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

صادرات البحرين تحصد جائزة دولية عن الدليل الوطني للمصدرين

المنامة - المنصة الاقتصادية



صادرات البحرين
EXPORT BAHRAIN



حصدت صادرات البحرين تقديراً دولياً جديداً بعد فوز الدليل الوطني للمصدرين بجائزة «أكثر منصة رقمية ابتكاراً في مجال التصدير» لعام 2026 من مجلة Global Brands Magazine، في إنجاز يعد الرابع من نوعه منذ إطلاق المنصة، ويعكس نجاح المملكة في تطوير حلول رقمية تدعم نمو الصادرات الوطنية وتعزز حضور الشركات البحرينية في الأسواق العالمية. ويؤكد هذا التقدير الدولي الدور المتنامي للدليل الوطني للمصدرين في دعم المؤسسات البحرينية الموجهة للتصدير، وترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي ودولي للتجارة والاستثمار، عبر توفير منصة رقمية متكاملة تربط الشركات المحلية بالمشتريين والشركاء المحتملين حول العالم. وقالت مديرة التسويق والترويج في صادرات البحرين، زينب متروك، إن الجائزة تمثل اعترافاً دولياً بنجاح الدليل الوطني للمصدرين في تعزيز حضور المؤسسات البحرينية على الساحة العالمية، وترسيخ مكانته كأداة وطنية تساهم في فتح آفاق جديدة أمام الشركات للوصول إلى الفرص التجارية الدولية. وأضافت أن صادرات البحرين تواصل تطوير المنصة بما يتوافق مع احتياجات المؤسسات الوطنية، ويساهم في تحقيق مستهدفات المملكة الرامية إلى تنمية الصادرات غير النفطية، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ويعد الدليل الوطني للمصدرين منصة رقمية متخصصة أطلقتها صادرات البحرين لربط المؤسسات القائمة في المملكة بالمشتريين والمستثمرين والشركاء التجاريين في مختلف الأسواق العالمية، من خلال توفير قاعدة بيانات موحدة وموثوقة للشركات المؤهلة للتصدير. ويضم الدليل حالياً أكثر من 200 مؤسسة تمثل طيفاً واسعاً من القطاعات الاقتصادية، ما يجعله مرجعاً وطنياً للمستثمرين والمشتريين الدوليين الباحثين عن فرص تجارية في البحرين، كما يوفر معلومات محدثة تساعد على بناء الشراكات التجارية واتخاذ القرارات الاستثمارية. ويعكس هذا الإنجاز الدور الذي تؤديه المنظومة الرقمية لصادرات البحرين في دعم تنافسية المؤسسات الوطنية، وتعزيز وصولها إلى الأسواق الخارجية، بما يساهم في تنمية الصادرات غير النفطية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

البحرين تستضيف ثلاث دورات متتالية من مؤتمر التكبير والبتروكيماويات الدولي



المنامة – المنصة الاقتصادية

وقع مركز البحرين العالمي للمعارض واتحاد الخليج للتكبير اتفاقية شراكة لاستضافة ثلاث دورات متتالية من المؤتمر والمعرض الدولي للتكبير والبتروكيماويات والصناعات التحويلية، الذي يقام كل عامين، في خطوة تعكس تنامي مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي لاستضافة المؤتمرات والمعارض الدولية المتخصصة، وتعزيز حضورها على خارطة سياحة الأعمال العالمية.

وقالت الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض ورئيس مجلس إدارته مركز البحرين العالمي للمعارض، سارة بوحجي، إن الاتفاقية تمثل محطة استراتيجية جديدة تدعم موقع البحرين في صناعة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض، مؤكدة أن استضافة ثلاث دورات متتالية من الحدث تعكس الثقة الدولية المتزايدة في الإمكانيات التي يوفرها مركز البحرين

العالمي للمعارض، بما يمتلكه من بنية تحتية متطورة، ومرافق عالمية، وخدمات متكاملة قادرة على استضافة أبرز الفعاليات الدولية المتخصصة. مراجع جغرافية وأضافت أن هيئة البحرين للسياحة والمعارض تواصل تنفيذ خططها الرامية إلى استقطاب المزيد من الفعاليات النوعية، من خلال توسيع الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الإقليمية والدولية، بما يعزز مساهمة قطاع سياحة الأعمال في الاقتصاد الوطني، ويدعم مستهدفات استراتيجية السياحة 2022-2026.

وأضافت أن هيئة البحرين للسياحة والمعارض تواصل تنفيذ خططها الرامية إلى استقطاب المزيد من الفعاليات النوعية، من خلال توسيع الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الإقليمية والدولية، بما يعزز مساهمة قطاع سياحة الأعمال في الاقتصاد الوطني، ويدعم مستهدفات استراتيجية السياحة 2022-2026.

وأضاف أن الاتفاقية تمثل مرحلة جديدة من التعاون بين الجانبين، وستسهم في تطوير الحدث وتعزيز مكانته منصة إقليمية ودولية تجمع كبار قادة القطاع والخبراء، والشركات العالمية، بما يدعم تبادل الخبرات، ويحفز الابتكار، ويعزز التعاون في صناعة التكبير والبتروكيماويات والصناعات التحويلية. ويأتي توقيع الاتفاقية امتداداً للشراكة القائمة بين مركز البحرين العالمي للمعارض واتحاد الخليج للتكبير، بعد النجاح الذي حققته النسخ السابقة من المؤتمر في المملكة، وهو ما يعكس الثقة المتبادلة بين الطرفين، ويؤكد توجه المركز نحو إبرام شراكات طويلة الأمد مع منظمي الفعاليات الدولية، بما يعزز استقطاب المزيد من المؤتمرات المتخصصة، ويدعم نمو قطاع سياحة الأعمال، ويرسخ مكانة البحرين كوجهة إقليمية رائدة للمعارض والمؤتمرات العالمية.

644 مترشحًا للجان القطاعية بغرفة تجارة وصناعة البحرين

المنامة – المنصة الاقتصادية



أعلن رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، السيد نبيل خالد كانو، أن عدد المتقدمين لعضوية اللجان القطاعية الاثنتي عشرة للدورة الحادية والثلاثين بلغ 644 مترشحًا، بزيادة 84% مقارنة بالدورة السابقة التي سجلت 350 مترشحًا، مؤكدًا أن هذا الإقبال يعكس تنامي ثقة مجتمع الأعمال بالغرفة، ويبرز أهمية اللجان القطاعية في دعم القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال.

وأوضح كانو أن اللجان القطاعية تمثل الذراع الاستشارية لمجلس الإدارة، وتتولى دراسة التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية، ورفع التوصيات والمقترحات التي تسهم في تطوير التشريعات وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن إعادة هيكلة اللجان شملت استحداث لجنة الأسواق القديمة للحفاظ على الإرث التجاري للمملكة، ولجنة اللؤلؤ والذهب والمجوهرات لدعم أحد أبرز القطاعات الاقتصادية التاريخية، إلى جانب توسيع مشاركة أصحاب الخبرات والكفاءات الوطنية في أعمال اللجان.

وأضاف أن اللجنة التنسيقية وفريق العمل بالغرفة باشراف طلبات الترشح وفق معايير تعتمد على الكفاءة والخبرة والتخصص، بما يضمن اختيار أعضاء قادرين على الإسهام بفاعلية في تطوير أعمال اللجان وتمثيل مختلف القطاعات الاقتصادية. وأكد كانو أن المرحلة المقبلة ستشهد استكمال تشكيل اللجان وفق الضوابط المعتمدة، بما يعزز دورها في خدمة القطاع الخاص، مشيدًا بتفاعل أصحاب الأعمال وحرصهم على المشاركة في دعم الاقتصاد الوطني والعمل المؤسسي.

معهد BIBF يعزز تطوير القيادات عبر شراكة استراتيجية مع نماء X

المنامة – المنصة الاقتصادية

أكد معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) التزامه بتطوير القيادات المستقبلية وتعزيز القدرات المؤسسية، من خلال شراكته الاستراتيجية مع منصة نماء X، وذلك عقب نجاح أول بعثة دولية نظمها المعهد إلى اسكتلندا.

وقال المعهد إن الشراكة تأتي ضمن جهوده لتوسيع شبكة التعاون الإقليمية والدولية، وتوفير تجارب تعليمية عالمية المستوى، بما يدعم المؤسسات في تطوير القيادات ورفع جاهزيتها لمواكبة التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال. وشارك في البعثة عدد من القيادات التنفيذية من البحرين وسلطنة عُمان

والمملكة المتحدة، حيث عقدوا اجتماعات مع مؤسسات أكاديمية وشركات متخصصة، من بينها Insights Learning and Development، وجامعة سانت أندروز، وجامعة أبردين، وجامعة دورهام، لبحث فرص التعاون في مجالات التعليم التنفيذي، والبحث العلمي، وبرامج تطوير القيادات. وقال الرئيس التنفيذي لمعهد BIBF، الدكتور أحمد الشيخ، إن الشراكة مع نماء X تعكس رؤية مشتركة لإعداد قيادات أكثر جاهزية، من خلال الجمع بين الخبرات التعليمية للمعهد والشبكة الدولية التي توفرها المنصة، بما يتيح للمؤسسات الخليجية الوصول إلى

أفضل الممارسات العالمية وتجارب تعليمية متقدمة. وأضاف أن المبادرة تسهم في دعم التحول المؤسسي، وتعزيز الابتكار، وتمكين الأفراد والمؤسسات من اكتساب المهارات اللازمة للاقتصاد المستقبلي، بما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030. وأكد المعهد أن الشراكة تمثل جزءاً من استراتيجيته لتوسيع التعاون مع الجامعات والمؤسسات العالمية، وتطوير برامج تعليمية وتدريبية تلبي احتياجات سوق العمل، وتسهم في بناء مؤسسات أكثر مرونة وقدرة على تحقيق النمو المستدام في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي.

خدمة التقرير السنوي للمواد الكيميائية المقيدة



تتيح الخدمة للشركات الحاصلة على ترخيص استيراد وشراء المواد الكيميائية المقيدة تقديم تقرير سنوي يتضمن بيانات استيرادها وتداولها واستهلاكها، بما يشمل عمليات الشراء والبيع والكميات المتداولة في السوق المحلي.

بعد التطوير

يقدم التقرير عبر منصة سحاب، التي تعتبر نظاماً موحداً لبيانات التراخيص والإفصاح الجمركي، وتتيح للمجلس مراجعة واعتماد التراخيص.

15 يوم عمل

قبل التطوير

يُقدّم التقرير للمجلس الأعلى للبيئة عبر البريد الإلكتروني، للمراجعة والاعتماد.

20 يوم عمل

جوانب التحسين في الخدمة

تقليل خطوات التقديم إلى 4 خطوات كحد أقصى	تقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى	تقليل المستندات المطلوبة بنسبة 50%
إلغاء طلب أي مستند صادر من الجهة مقدمة للطلب	تحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات	التحول الإلكتروني للخدمات بنسبة 100%
تقليل عدد الصفحات للوصول للخدمة بنسبة 50%	تقليل الموافقات اللازمة للحصول على الخدمة بنسبة 25%	تقديم الخدمة بشكل تلقائي
	توحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات	تحويل استمارات التقديم إلى استمارات إلكترونية

خطوات استخدام الخدمة

اختيار تقديم التقرير السنوي للمواد المقيدة

2

الدخول على منصة سحاب sahab.gov.bh وتسجيل اسم المستخدم وكلمة المرور

1



المجلس الأعلى للبيئة يطور خدمة التقرير السنوي للمواد الكيميائية المقيدة



ويأتي هذا التطوير ضمن جهود الحكومة لإعادة هندسة الخدمات الحكومية، حيث تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، خضعت 800 خدمة منها للتطوير وإعادة الهندسة، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات، ورفع كفاءة الإجراءات، ودعم مسيرة التحول الرقمي الحكومي.

كميات المواد الكيميائية المقيدة التي تم شراؤها واستهلاكها، ويعزز دقة البيانات وسهولة متابعتها. وأكدت آمنة حمد الرميحي، الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة، أن تطوير الخدمة يأتي في إطار تبني المجلس حلولاً رقمية مبتكرة تساهم في رفع كفاءة الخدمات البيئية وتحسين الأداء المؤسسي، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز تجربة المستفيدين. وأضافت أن إطلاق الخدمة يعكس حرص المجلس على تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت والجهد على المؤسسات، بما يعزز كفاءة منظومة العمل ويرفع مستوى الامتثال البيئي.

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن المجلس الأعلى للبيئة تطوير خدمة تقديم التقرير السنوي للمواد الكيميائية المقيدة، ضمن جهود الحكومة المستمرة لإعادة هندسة الخدمات، بهدف تعزيز الرقابة على تداول واستخدام المواد الكيميائية المقيدة، ورفع كفاءة المتابعة والامتثال البيئي من خلال توفير بيانات دقيقة ومتكاملة تدعم حماية العاملين والحد من الانبعاثات وضمان الاستخدام الآمن لهذه المواد. وأسهم تطوير الخدمة في تقليص مدة إنجاز الطلب من 20 يوم عمل إلى 15 يوماً، عبر توحيد بيانات التراخيص والإفصاح الجمركي ضمن نظام إلكتروني موحد، بما يتيح الاطلاع المباشر على

مروة المسقطي

رئيسًا تنفيذيًا للاستراتيجية في بورصة البحرين

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت بورصة البحرين تعيين مروة المسقطي في منصب الرئيس التنفيذي للاستراتيجية، لتتولى قيادة قطاع تطوير الأعمال، في خطوة تستهدف تعزيز تنفيذ أولويات البورصة الاستراتيجية، ودعم تطوير سوق رأس المال البحريني ضمن خطة "ارتقاء" 2026 - 2028.

ويأتي التعيين في إطار تطوير الهيكل التنظيمي لبورصة البحرين، بما يواكب توجهاتها المستقبلية الرامية إلى تعزيز التميز المؤسسي، وترسيخ ثقافة الابتكار، ورفع كفاءة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية، بما يدعم مرحلة جديدة من النمو المستدام وتطوير سوق رأس المال في المملكة.

وستتولى المسقطي، في مهامها الجديدة، قيادة تنفيذ الأجندة الاستراتيجية للبورصة، بما يشمل تطوير الأعمال، وتعزيز النمو المستدام، ودعم الابتكار المؤسسي، وتوسيع الشراكات مع الجهات ذات العلاقة، إلى جانب الإشراف على تنفيذ خطة تطوير سوق رأس المال "ارتقاء" 2026 - 2028، التي تستهدف تعزيز تنافسية السوق البحريني وزيادة جاذبيته للمستثمرين. وتتمتع المسقطي بخبرة تتجاوز 20 عاماً في قطاع الخدمات المالية، منها أكثر من 12 عاماً في أسواق رأس المال، حيث لعبت خلال مسيرتها في بورصة البحرين دوراً محورياً في قيادة عدد من المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بعلاقات المستثمرين، والاستدامة، والاتصالات، وتطوير الشراكات المؤسسية، كما أسهمت في تنفيذ استراتيجية البورصة للاستدامة وتعزيز تبني أفضل ممارسات الحوكمة.

كما ستواصل المسقطي مهامها رئيسة لفرع البحرين في جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) وعضواً في مجلس إدارة الجمعية، إلى جانب مواصلة دورها في دعم مبادرات اتحاد أسواق المال العربية (AFCM)، بما يعكس حضورها في تطوير منظومة أسواق المال على المستويين الإقليمي والدولي. وقال الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين، الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، إن تعيين المسقطي يعكس الثقة في خبرتها وسجلها القيادي، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب قيادات تمتلك رؤية استراتيجية وقدرة على تنفيذ خطط التطوير، بما يعزز تنافسية سوق رأس المال البحريني ويدعم مكانته كمحفز للنمو والابتكار. من جانبها، أكدت المسقطي أنها تتطلع إلى مواصلة الإسهام في تنفيذ رؤية بورصة البحرين، والمشاركة في قيادة مرحلة جديدة من التطوير المؤسسي، بما يعزز تنافسية السوق ويخلق قيمة مستدامة للمستثمرين وجميع الأطراف ذات العلاقة.



البحرين تستضيف اجتماعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2026



المنامة - المنصة الاقتصادية

استضاف مصرف البحرين المركزي الاجتماعات السنوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لعام 2026 عبر تقنية الاتصال المرئي، برئاسة محافظ المصرف خالد إبراهيم حميدان، وبمشاركة محافظي البنوك المركزية والجهات الرقابية من مختلف الدول، لمناقشة مستقبل القطاع وأولوياته التنظيمية. وشملت الاجتماعات الدورة الـ 48 للمجلس والدورة الـ 24 للجمعية العمومية، بمشاركة نحو 100 مسؤول وخبير يمثلون البنوك المركزية، والهيئات الرقابية، والمؤسسات المالية، والمنظمات الدولية، حيث ناقش المشاركون سبل تعزيز التعاون وتطوير الأطر الرقابية في قطاعات الصيرفة الإسلامية والتكافل وأسواق رأس المال الإسلامية.

وقال حميدان في كلمته الافتتاحية إن التمويل الإسلامي أصبح جزءاً رئيسياً من النظام المالي العالمي، في ظل نمو القطاع وتزايد أهميته، مشيراً إلى أن قيمة الأصول المالية الإسلامية العالمية بلغت نحو 4.4 تريليون دولار في عام 2025، وفق أحدث تقرير للاستقرار المالي الإسلامي الصادر عن المجلس.



وأكد محافظ مصرف البحرين المركزي استمرار المملكة في دعم تطوير صناعة التمويل الإسلامي، من خلال توفير بيئة تنظيمية تشجع الابتكار، وتعزز الاستقرار المالي والنمو المستدام، إلى جانب دعم جهود مجلس الخدمات المالية الإسلامية في توحيد المعايير الدولية. ويواصل مصرف البحرين المركزي، من خلال مشاركته في أعمال المجلس، دعم المبادرات الرامية إلى تطوير الأطر التنظيمية، وتعزيز بناء القدرات، وتبادل الخبرات بما يواكب التطورات المتسارعة في قطاع التمويل الإسلامي.

بورصة البحرين تطلق دليل علاقات المستثمرين

المنامة – المنصة الاقتصادية



أعلنت بورصة البحرين إصدار دليل علاقات المستثمرين، في خطوة تستهدف الارتقاء بمستويات الشفافية والإفصاح في سوق رأس المال، وتعزيز ممارسات علاقات المستثمرين لدى الشركات المدرجة، بما يدعم ثقة المستثمرين ويرسخ جاذبية السوق البحريني أمام المستثمرين المحليين والدوليين.

ويضع الدليل إطاراً منهجياً موحداً لتطبيق أفضل ممارسات علاقات المستثمرين في جميع الشركات المدرجة في السوق الرئيسي، بما يعزز التواصل المستمر والفعال مع المساهمين وأصحاب المصلحة، ويضمن توفير المعلومات الجوهرية بصورة منتظمة وفق أعلى معايير الشفافية والإفصاح، إلى جانب دعم فرص الشركات المستقبلية في جمع رؤوس الأموال، ومواءمة ممارساتها مع استراتيجية بورصة البحرين للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) وأهداف الاستدامة.

وقالت مدير أول إدارة الإدراج والإفصاح في بورصة البحرين، شيخة الزباني، إن إطلاق الدليل يمثل خطوة مهمة ضمن جهود البورصة المتواصلة لتطوير سوق رأس المال في المملكة، وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وأضافت أن الدليل يوفر إطاراً واضحاً ومنهجياً يساعد الشركات المدرجة على تطوير ممارسات علاقات المستثمرين، وتعزيز جودة التواصل مع المساهمين ومجتمع المستثمرين، الأمر الذي يساهم في رفع مستويات الثقة بالسوق، ودعم النمو المستدام لسوق رأس المال في مملكة البحرين.

ويتضمن الدليل متطلبات إلزامية وأخرى استرشادية تنطبق على الشركات المدرجة في السوق الرئيسي، على أن تلتزم الشركات بتنفيذ جميع المتطلبات الإلزامية في موعد أقصاه 31 مارس 2028.

وبموجب هذه المتطلبات، ستلتزم جميع الشركات المدرجة بإنشاء قسم مخصص لعلاقات المستثمرين على مواقعها الإلكترونية، يتيح للمستثمرين والمساهمين الوصول بسهولة إلى الأخبار والتقارير المالية وإفصاحات الحوكمة وغيرها من المعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركة. كما يفرض الدليل متطلبات إضافية على الشركات التي تبلغ قيمتها السوقية 100 مليون دينار بحريني أو أكثر، تشمل تعيين مسؤول متخصص لعلاقات المستثمرين، وتنظيم مؤتمر سنوي للمحليين خلال فترة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من تاريخ الإفصاح عن النتائج المالية السنوية، بما يعزز قنوات التواصل المباشر والشفاف مع المستثمرين، وبتيح عرض الأداء المالي والخطط الاستراتيجية للشركات بصورة أكثر كفاءة.

ويضم الدليل كذلك مجموعة من الإرشادات غير الإلزامية المستندة إلى أفضل الممارسات العالمية، بهدف تشجيع الشركات المدرجة على توسيع قاعدة المستثمرين، وتعزيز حضورها في الفعاليات المرتبطة بأسواق المال، ودعم التغطية التحليلية للأوراق المالية، والمشاركة في الجولات الترويجية والمبادرات التي تعزز التواصل مع المستثمرين وترفع من جاذبية السوق البحريني.

الاستثمارات السعودية بالخارج ترتفع إلى 259 مليار دولار

ورغم ذلك، لا يزال الصندوق لاعبًا رئيسيًا في الاستثمار العالمي، مع استمراره في دراسة صفقات دولية كبيرة، من بينها استحواذ محتمل على شركة Electronic Arts الأمريكية عبر كيان استثماري تقوده المملكة.

وفي المقابل، واصلت السعودية تعزيز جاذبيتها للاستثمار الأجنبي، إذ تقدمت إلى المركز الـ13 عالميًا بين أكبر الدول جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2025، وفق بيانات الأونكتاد، بعدما ارتفعت التدفقات الواردة بنسبة 53% إلى 32.6 مليار دولار.

كما رفعت المملكة حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط إلى نحو 30%، مقارنة مع 23% في العام السابق، مدعومة بنمو تجاوز متوسط الأداء الإقليمي والعالمي.

ويأتي هذا التحول في ظل تركيز متزايد على تمويل المشاريع الاستراتيجية داخل المملكة، وفي مقدمتها نيوم والقدية ومشروع البحر الأحمر، ضمن جهود تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

وفي السياق ذاته، واصل صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) إعادة توجيه استثماراته نحو السوق المحلية، إذ شكلت الاستثمارات المحلية 80% من إجمالي الأصول بنهاية 2024، مقابل 17% للاستثمارات العالمية، في استمرار لاستراتيجية تعزيز الاستثمار الداخلي.

كما تراجعت حيازات الصندوق من الأسهم الأمريكية إلى نحو 13 مليار دولار بنهاية 2025، مقارنة مع 56 مليار دولار في عام 2022، في إطار إعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية.

ارتفع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة السعودية في الخارج إلى 259.4 مليار دولار بنهاية عام 2025، بزيادة 12% على أساس سنوي، في وقت تباطأت فيه وتيرة الاستثمارات الخارجية الجديدة مع توجه المملكة نحو تعزيز الإنفاق المحلي لدعم مشاريع رؤية السعودية 2030.

وأظهرت بيانات تحليلية لصحيفة "الاقتصادية" أن السعودية احتلت المرتبة 27 عالميًا بين أكبر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بالمركز الـ26 في العام السابق، فيما بلغت قيمة الاستثمارات الخارجية الجديدة 27 مليار دولار خلال 2025، بانخفاض نسبته 2%، لتتراجع المملكة إلى المرتبة 23 عالميًا بعد أن كانت في المركز الـ18 خلال 2024.

التضخم في السعودية يستقر عند 1.8% خلال يونيو

أسعار النقل 0.4%، والأغذية والمشروبات 0.7%، فيما ارتفعت أسعار السكن والمرافق بنسبة 0.1% ويستند المؤشر إلى سلة استهلاكية تضم 582 سلعة وخدمة، تم تحديثها استنادًا إلى نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة لعام 2023، ضمن المنهجية الجديدة التي اعتمدها الهيئة لتحسين جودة البيانات وتوسيع التغطية الجغرافية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وتنشر الهيئة بيانات التضخم وفق المنهجية المحدثة منذ أغسطس 2025، في إطار تطوير مؤشرات الأسعار ورفع دقتها.

استقر معدل التضخم السنوي في السعودية عند 1.8% خلال يونيو 2026، دون تغيير عن مستواه المسجل في مايو، مدفوعًا باستمرار ارتفاع تكاليف السكن والنقل والأغذية، وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

وأوضحت الهيئة أن الارتفاع السنوي في الأسعار جاء بشكل رئيسي نتيجة زيادة أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود بنسبة 3.5%، إلى جانب ارتفاع أسعار النقل بنسبة 1.7%، والأغذية والمشروبات بنسبة 1.4%.

وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.2% في يونيو مقارنة بـمايو، مدفوعًا بزيادة

بنك الخليج الدولي يطلق برنامج شهادات إيداع بقيمة 3 مليارات دولار

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن بنك الخليج الدولي (GIB) إطلاق برنامج لإصدار شهادات إيداع بقيمة 3 مليارات دولار، في خطوة تستهدف تعزيز مرونة هيكل التمويل، وتنويع مصادر السيولة، وتوسيع حضوره في أسواق التمويل قصيرة الأجل على المستويين الإقليمي والدولي.

وقال البنك إن البرنامج يمثل إضافة إلى استراتيجيته التمويلية، إذ يتيح الوصول إلى قاعدة أوسع من المستثمرين المؤسسيين، ويدعم الإدارة الفعالة للسيولة والميزانية العمومية، بما يعزز قدرة البنك على تلبية احتياجاته التمويلية في مختلف الظروف السوقية.

وقال البنك إن البرنامج يمثل إضافة إلى استراتيجيته التمويلية، إذ يتيح الوصول إلى قاعدة أوسع من المستثمرين المؤسسيين، ويدعم الإدارة الفعالة للسيولة والميزانية العمومية، بما يعزز قدرة البنك على تلبية احتياجاته التمويلية في مختلف الظروف السوقية.

وأوضح الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزينة للمجموعة، مشاري المقبل، أن البرنامج يشكل خطوة استراتيجية لتوسيع الوصول إلى المستثمرين وتنويع مصادر التمويل، مشيراً إلى أنه يعزز مرونة البنك في إدارة السيولة، ويدعم أهدافه طويلة الأجل في بناء هيكل تمويلي متوازن ومستدام.

وقامت مجموعة ميزوهو الدولية بدور المنظم للبرنامج، فيما تم تعيين كل من ميزوهو الدولية ومجموعة نومورا مديرين للاكتتاب، على أن يتم استخدام البرنامج وفق أوضاع السوق وطلب المستثمرين واحتياجات البنك التمويلية.



بنك “إلى”.. أفضل بنك رقمي للأفراد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المنامة – المنصة الاقتصادية

توج بنك “إلى” بجائزة أفضل بنك رقمي للخدمات المصرفية للأفراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2026، ضمن جوائز MEED للتميز المصرفي، في إنجاز يعكس ريادته في الابتكار الرقمي ودوره في إعادة صياغة تجربة الخدمات المصرفية للأفراد على مستوى المنطقة.

وتمنح جوائز MEED للمؤسسات المالية الأكثر تميزاً في 11 دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، استناداً إلى عملية تقييم مستقلة تعتمد معايير تشمل الابتكار، وتجربة العملاء، والأثر في السوق، والمساهمة في تطوير القطاع المصرفي.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك “إلى”، محمد المعراج، إن الجائزة تمثل محطة مهمة في مسيرة البنك، وتعكس نجاح رؤيته في إعادة تعريف الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد في المنطقة.

وأضاف أن البنك ركز منذ انطلاسته على بناء نموذج مصرفي رقمي يتجاوز المفهوم التقليدي للخدمات البنكية، من خلال الجمع بين الابتكار والبساطة، وتقديم حلول تنطلق من فهم احتياجات العملاء وتطلعاتهم، مؤكداً أن هذا التكريم يعزز التزام البنك بمواصلة الاستثمار في التقنيات الرقمية وتطوير تجربة مصرفية أكثر سهولة وارتباطاً باحتياجات العملاء. وأوضح المعراج أن الإنجاز يعكس كذلك الجهود التي بذلها فريق العمل، والذي لعب دوراً محورياً في ترسيخ مكانة البنك كأحد أبرز البنوك الرقمية في المنطقة.

سوريا تضع خطة لإصدار سندات وصكوك سيادية

أرباح جرير ترتفع 19.5% في الربع الثاني بدعم تحسن الهوامش والمبيعات

ارتفع صافي أرباح شركة جرير للتسويق بنسبة 19.5% خلال الربع الثاني من عام 2026 إلى 235.6 مليون ريال، مقارنة مع 197.2 مليون ريال في الفترة نفسها من العام الماضي، مدعوماً بتحسين هوامش الربحية ونمو المبيعات. وقالت الشركة، في إفصاح نشرته على تداول السعودية، إن نمو الأرباح جاء نتيجة ارتفاع إجمالي الربح بنسبة 24%، متجاوزاً معدل نمو المبيعات، وذلك بفضل تحسن هوامش الربحية في ظل انخفاض العروض الترويجية بسبب محدودية المعروض من بعض المنتجات، إضافة إلى تحسن المزيج البيعي لصالح الأقسام الأعلى ربحية، مثل المستلزمات المدرسية والكتب. وسجلت إيرادات جرير نمواً بنسبة 7.2% على أساس سنوي لتصل إلى 2.77 مليار ريال، مقارنة مع 2.58 مليار ريال، بدعم من ارتفاع مبيعات معظم الأقسام، وعلى رأسها الهواتف الذكية، إلى جانب الأداء القوي للشركات التابعة في دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى أساس فصلي، تراجع صافي الأرباح بنسبة 7.1% مقارنة بالربع الأول من العام، بينما أوضحت الشركة أن ارتفاع مصروفات البيع والتسويق والمصروفات الإدارية، إلى جانب انخفاض الإيرادات الأخرى، حدّ من وتيرة نمو الأرباح. وخلال النصف الأول من 2026، ارتفع صافي أرباح الشركة بنسبة 18% تقريباً إلى 489 مليون ريال، فيما نمت المبيعات بنسبة 10.8% لتصل إلى 5.81 مليار ريال، ما يعكس استمرار الطلب وتحسن الأداء التشغيلي.



ناقش وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، مسودة الخطة الاستراتيجية لإصدار الأوراق المالية الحكومية، في خطوة تستهدف إنشاء سوق محلية للدين العام عبر إصدار أذون وسندات خزانة وصكوك سيادية، بما يوفر مصادر تمويل غير تضخمية للموازنة العامة، ويعزز أدوات السياسة النقدية. وقالت وزارة المالية السورية إن الخطة، التي يجري إعدادها بالتعاون مع لجنة الأوراق المالية والصكوك السيادية، تهدف إلى توفير قنوات تمويل مستدامة للموازنة، إلى جانب إنشاء منحنى عائد مرجعي يساعد على تسعير الأصول المالية والخدمات المصرفية وفق مستويات المخاطر في السوق. وأضافت أن تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية سيمكن مصرف سوريا المركزي من تفعيل إدارة السيولة وعمليات السوق المفتوحة، بما يعزز كفاءة السياسة النقدية ويدعم استقرار القطاع المالي. وأكد برنية أهمية استكمال إعداد الخطة بالتنسيق مع مصرف سوريا المركزي والجهات المعنية، بما يتوافق مع أوضاع السيولة واحتياجات التمويل، مشيراً إلى أن أدوات الدين الحكومية تمثل بنية أساسية لتطوير الأسواق المالية ودعم الاقتصاد الوطني. وأوضح أن الوزارة تعتزم التوسع التدريجي في إصدارات الأوراق المالية ذات آجال الاستحقاق الأطول، بهدف بناء منحنى عائد مرجعي على المدين المتوسط والطويل، بما يدعم تطوير سوق الدين المحلي ويعزز الاستدامة المالية. وكانت الموازنة العامة السورية لعام 2026 قد نصت على إصدار صكوك سيادية باعتبارها أحد المصادر الرئيسية لتمويل العجز المالي.



الجنيه المصري يستعيد بعض مكاسبه مع تراجع الدولار وعودة تدفقات الأجانب

وتواصلت التدفقات الإيجابية إلى أدوات الدين المصرية، حيث بلغت 11.66 مليار دولار خلال الربع الثاني من 2026، فيما سجلت نحو 11.6 مليار دولار منذ بداية العام، وفق البيانات المتاحة. وفي المقابل، واصل الاحتياطي النقدي الأجنبي تحقيق مستويات قياسية، بعدما ارتفع إلى 55.07 مليار دولار بنهاية يونيو 2026، مقارنة مع 53.13 مليار دولار في مايو، مدعوماً بزيادة إيرادات النقد الأجنبي من الصادرات، والسياحة، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. كما أظهرت بيانات البنك المركزي المصري ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج بنسبة 33.2% خلال أول عشرة أشهر من العام المالي 2025-2026 إلى 39.2 مليار دولار، بينما سجلت تحويلات عام 2025 مستوى قياسياً بلغ 41.5 مليار دولار، وهو الأعلى في تاريخ البلاد.

تراجع سعر الدولار في مصر خلال تعاملات الأربعاء، بعدما سجل مكاسب في الأيام الماضية، مدعوماً بعودة تدفقات المستثمرين الأجانب إلى أدوات الدين الحكومية، إلى جانب تراجع العملة الأمريكية عالمياً عقب صدور بيانات تضخم أمريكية جاءت أقل من التوقعات. وأظهرت بيانات البنوك أن الدولار تراوح بين 50.30 و50.70 جنيه للشراء، فيما سجل لدى البنك المركزي المصري 50.65 جنيه للشراء و50.79 جنيه للبيع. وجاء تحسن أداء الجنيه بالتزامن مع عودة ما يُعرف بـ"الأموال الساخنة"، إذ سجل المستثمرون العرب والأجانب صافي شراء بقيمة 149 مليون دولار في السوق الثانوية للدين الحكومي خلال تعاملات الثلاثاء، بعد صافي بيع بلغ 893 مليون دولار في الجلسة السابقة.

وزارة المواصلات تطلق برنامج إدارة حركة السفن لتأهيل الكفاءات الوطنية



المنامة - المنصة الاقتصادية

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة أيه بي إم تيرمينالز البحرين، ماثيو لوكهيرست، إن الاستثمار في تطوير الكفاءات البحرينية يمثل محورا رئيسيا في استراتيجية الشركة، مؤكداً أن البرنامج سيمكن المشاركين من اكتساب المهارات الفنية اللازمة لإدارة نظم حركة السفن، واتخاذ القرارات التشغيلية الفورية، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات وتعزيز سلامة الملاحة البحرية.

وأضاف أن التعاون المستمر مع وزارة المواصلات والاتصالات يعكس التزام الجانبين بإعداد كوادر بحرينية مؤهلة قادرة على مواكبة التطورات العالمية في قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية، وترسيخ مكانة البحرين كمركز إقليمي رائد في القطاع البحري. وانطلقت الدفعة الأولى بمشاركة ستة متدربين بحرينيين، يخضعون لبرنامج تدريبي مكثف يمتد خمسة أسابيع، يجمع بين الجانب النظري والتطبيق العملي، بهدف تزويدهم بالمهارات الفنية اللازمة لإدارة ومراقبة حركة السفن بكفاءة.

واستُهل البرنامج بمحاضرات تخصصية تناولت المصطلحات الفنية المتعلقة بالهياكل والقطع البحرية والعبارات الملاحية الأساسية، تمهيدا للانتقال إلى مراحل التدريب العملي المتقدمة، بما يعزز جاهزية المشاركين للعمل في منظومة إدارة حركة السفن بالموانئ.

أطلقت وزارة المواصلات والاتصالات، بالتعاون مع شركة أيه بي إم تيرمينالز البحرين، المشغل الرسمي لميناء خليفة بن سلمان، وبدعم من صندوق العمل "تمكين"، الدفعة الأولى من برنامج نظم إدارة حركة السفن (VTMS)، في خطوة تستهدف إعداد كوادر بحرينية متخصصة في إدارة ومراقبة حركة السفن وفق أفضل المعايير الدولية.

ويأتي البرنامج استكمالاً للاتفاقية الإطارية الموقعة بين الوزارة والشركة في مايو 2026، ضمن جهود تطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز جاهزية القطاع البحري لمواكبة التطورات العالمية في مجالات الموانئ والملاحة البحرية. وأكد وكيل شؤون الموانئ والملاحة البحرية بوزارة المواصلات والاتصالات، بدر هود المحمود، أن البرنامج يندرج ضمن استراتيجية الوزارة للاستثمار في رأس المال البشري، من خلال تأهيل كوادر وطنية قادرة على تشغيل الأنظمة البحرية الحديثة وإدارة حركة السفن وفق أفضل الممارسات العالمية.

وأضاف أن الشراكة مع أيه بي إم تيرمينالز البحرين، وبدعم من "تمكين"، تمثل نموذجاً ناجحاً للتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في نقل المعرفة وبناء القدرات الوطنية، بما يعزز تنافسية القطاع البحري، ويدعم مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030.



المنامة - المنصة الاقتصادية

طورت وزارة المواصلات والاتصالات خدمة توصيل البعثات البريدية ضمن جهود الحكومة لإعادة هندسة الخدمات الحكومية، في خطوة تهدف إلى تسريع إجراءات التسليم وتعزيز تجربة المستفيدين من خلال حلول رقمية أكثر مرونة وكفاءة. وبموجب الخدمة المطورة، تم تقليص مدة الإنجاز من 3 أيام عمل إلى يوم عمل واحد، مع إطلاق نظام إشعارات تفاعلي عبر الرسائل النصية يتيح للعملاء اختيار طريقة وموعد استلام البعثات البريدية المحلية والدولية، بما في ذلك البريد الممتاز، والبريد المسجل، والبريد العادي والطرود. وقالت وكيل وزارة المواصلات والاتصالات للنقل البري والبريد، فاطمة الطاعن، إن تطوير الخدمة يأتي ضمن استراتيجية الوزارة لتبني الحلول الرقمية وإعادة هندسة الخدمات، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات البريدية، وتبسيط الإجراءات، وتحسين تجربة المستفيدين. وأضافت أن المشروع شمل تطوير الأنظمة الداعمة، وتحسين واجهة المستخدم، وتوحيد معلومات الخدمة عبر مختلف القنوات، إلى جانب تقليص اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25%، بما يعزز سرعة الإنجاز وجودة الخدمات المقدمة. ويأتي تطوير الخدمة ضمن برنامج الحكومة لتحديث الخدمات العامة، والذي أسفر عن ثوثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، وإعادة هندسة 800 خدمة في مختلف الجهات الحكومية، في إطار دعم التحول الرقمي ورفع كفاءة الخدمات العامة.

البحرين تطور خدمة توصيل البعثات البريدية وتخفف زمن الإنجاز إلى يوم واحد





مزاد تعتمد EKEY 2.0 لتصبح أول منصة مزادات إلكترونية بهوية رقمية في البحرين

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة مزاد دمج منظومة المفتاح الإلكتروني المطور (eKey 2.0) في منصتها، لتصبح أول منصة مزادات إلكترونية في مملكة البحرين تعتمد نظام التحقق الرقمي من هوية المستخدمين، في خطوة تستهدف تعزيز أمن الخدمات الرقمية وتبسيط تجربة الاستخدام. ويتيح التكامل مع eKey 2.0، الذي يتم بالشراكة مع Beyon Connect وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، للمستخدمين التسجيل والدخول إلى المنصة باستخدام الهوية الرقمية

الوطنية وتقنيات المصادقة البيومترية والتعرف على بصمة الوجه، دون الحاجة إلى أسماء مستخدم أو كلمات مرور منفصلة. كما يسمح النظام للمستخدمين الجدد والحاليين بإتمام إنشاء الحساب والتحقق من الهوية في خطوة واحدة، بما يسرّع إجراءات التسجيل، ويعزز موثوقية وأمان المعاملات على المنصة. وقال الرئيس التنفيذي لشركة مزاد، نزار حبيب، إن اعتماد eKey 2.0 يمثل خطوة مهمة في تطوير تجربة المستخدم، من خلال توفير آلية دخول أكثر سرعة وأماناً بالاعتماد على البنية

التحتية الوطنية للهوية الرقمية، مؤكداً التزام الشركة بالابتكار والتحول الرقمي. من جانبه، أكد نائب الرئيس التنفيذي للعمليات والحكومة في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الدكتور خالد المطاوعة، أن انضمام مزاد إلى منظومة eKey 2.0 يعكس التوسع في استخدام الهوية الرقمية الوطنية عبر مختلف القطاعات، فيما أشار الرئيس التنفيذي للنمو الرقمي في Beyon، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، إلى أن الخطوة تعزز انتشار الهوية الرقمية في قطاع التجارة الإلكترونية، وتدعم أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

ميناء جدة الإسلامي يسجل نموًا في مناولة الحاويات خلال يونيو



الشحن والتجارة عبر أحد أكبر الموانئ السعودية على البحر الأحمر. ويعد ميناء جدة الإسلامي البوابة البحرية الرئيسية لواردات المملكة وصادراتها عبر البحر الأحمر، مستفيدًا من موقعه الاستراتيجي على أحد أكثر ممرات التجارة البحرية ازدحامًا في العالم. ويأتي تحسن الأداء بالتزامن مع مواصلة الهيئة العامة للموانئ تنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية، ضمن مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تستهدف تعزيز كفاءة الموانئ وترسيخ مكانة السعودية كمركز لوجستي عالمي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

حقق ميناء جدة الإسلامي نموًا قويًا في أدائه التشغيلي خلال يونيو 2026، مع ارتفاع إجمالي الحاويات المناولة بنسبة 26.13% على أساس سنوي، مدفوعًا بزيادة حركة الواردات والصادرات، وفقًا لبيانات الهيئة العامة للموانئ (موانئ). وأظهرت البيانات ارتفاع الحاويات الواردة بنسبة 62.86% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، فيما نمت الحاويات الصادرة بنسبة 40.14%، بالتزامن مع زيادة إجمالي أطنان البضائع المناولة بنسبة 11.48%.

كما سجل الميناء نموًا لافتًا في عدد العربات المناولة بنسبة 177.22%، ما يعكس تسارع حركة

بالتعاون بين وزارة الإسكان وبنك الإسكان إطلاق النسخة الثامنة من الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية



المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان تنظيم النسخة الثامنة من مبادرة الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية، خلال الفترة من 15 إلى 19 يوليو 2026 في سيتي سنتر البحرين، بهدف تعزيز التواصل المباشر مع المواطنين، والتعريف بأحدث البرامج والخدمات الإسكانية والتمويلية.

وأوضحت الوزارة أن المبادرة ستتيح للزوار الاطلاع على برامج التمويل الإسكاني، وفي مقدمتها برنامج "طموح"، إلى جانب التعرف على الخدمات الرقمية المستحدثة عبر منصة "بيتي" العقارية، بما يساهم في تسهيل إجراءات الاستفادة من الخيارات الإسكانية وتقديم الاستشارات بصورة مباشرة.

وسيقدم ممثلو وزارة الإسكان وبنك الإسكان استشارات متخصصة حول برامج التمويلات الإسكانية، وشروط الاستفادة منها، إضافة إلى التعريف بمشاريع برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية والخيارات العقارية المتاحة للمواطنين.

كما ستوفر منصة "بيتي" تجربة رقمية تفاعلية من خلال شاشة إلكترونية تتيح استعراض العقارات المتوافقة مع برامج "تسهيل+" و"تسهيل**"، والفئة المستحدثة من برنامج "مزاي"، إلى جانب التعرف على آليات الاستفادة من برنامج "طموح" كتمويل تكميلي، بما يعزز التحول الرقمي في قطاع الإسكان.

وتتيح المنصة للمواطنين متابعة حالة الطلبات، وحجز العقارات إلكترونياً، والاستفادة من خدمة التثمين العقاري الرقمي، والاطلاع على الوحدات والقوائم والشقق السكنية المتاحة في مختلف محافظات المملكة، بما يساهم في تسريع إجراءات التملك وتوفير الوقت والجهد. وأكدت الوزارة أن المبادرة تواصل تحقيق أهدافها في تعزيز التواصل المباشر مع المواطنين، بعد النجاح الذي حققته النسخ السابقة في مختلف محافظات المملكة، بما يعكس حرصها، بالتعاون مع بنك الإسكان، على الوصول إلى أكبر شريحة من المستفيدين وتقديم الخدمات والاستشارات الإسكانية بصورة مباشرة.

المنامة - المنصة الاقتصادية

طور جهاز المساحة والتسجيل العقاري في البحرين خدمة اختيار المكتب المساحي، لتتيح لمالك العقار أو من ينوب عنه اختيار المكتب المناسب وطلب تسعيرات تنافسية لأعمال المسح، ضمن جهود حكومية تستهدف تسريع المعاملات ورفع كفاءة الخدمات العقارية.

وأشار الجهاز إلى أن تطوير الخدمة رفع نسبة إنجازها إلكترونياً إلى 100%، وخفض اتفاقية مستوى الخدمة بما لا يقل عن 25%، فيما تقلصت إجراءات التقديم إلى ثلاث خطوات فقط. وأصبحت المعاملة تُنجز فوراً عبر القنوات الرقمية، مقارنة بمتوسط بلغ أربعة أيام عمل في السابق. وقال رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري باسم بن يعقوب الحمري إن الخدمة الجديدة تأتي ضمن خطة الجهاز لتبني حلول رقمية مبتكرة، وتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستخدم، بما يعزز منظومة الخدمات المساحية ويرفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وأضاف أن الخدمة ستقلل الوقت والجهد على المؤسسات، وتدعم التكامل بين القطاعين العام والخاص، من خلال تعزيز الشراكة مع المكاتب المساحية وإشراكها في تطوير الخدمات والاستفادة من خبراتها في الارتقاء بمنظومة المساحة والخدمات العقارية.

وأكد الحمري أن الجهاز يواصل إعادة هندسة خدماته وفق منهجية تركز على توظيف التقنيات الرقمية وتبسيط الإجراءات، بما يساهم في تسريع إنجاز المعاملات وتعزيز موثوقية الخدمات ورفع رضا المستفيدين، إلى جانب توفير بيئة خدمية أكثر كفاءة وتنافسية للقطاع العقاري.

ويأتي تطوير الخدمة ضمن برنامج حكومي أوسع شمل توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، خضعت 800 خدمة منها لعمليات تطوير وإعادة هندسة، استناداً إلى ملاحظات المستخدمين والمستثمرين، وبيانات النظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، وتقارير المتسوق السري.

المساحة والتسجيل العقاري يحول اختيار المكتب المساحي إلى خدمة فورية رقمية



خدمة اختيار المكتب المساحي



خدمة تتيح لمالك العقار أو من ينوب عنه اختيار المكتب المساحي وتقديم طلب تسعيرة لأعمال المسح لاختيار الأنسب منها بشكل تنافسي وذلك عبر المنصة الإلكترونية الخاصة بالجهاز.

بعد التطوير

تحسين الأنظمة المعمول بها وتحول إلكتروني للخدمة. **تقدم بشكل تلقائي**

قبل التطوير

يتم التواصل المباشر مع المكاتب المساحية ومقارنة العروض المقدمة واختيار العرض الأنسب. **4 أيام عمل**

جوانب التحسين في الخدمة

- التحول الإلكتروني للخدمات بنسبة 100%
- تقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى
- توحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات
- تحسين الأنظمة المعمول بها
- تقليل خطوات التقديم إلى 4 خطوات كحد أقصى

خطوات استخدام الخدمة

- الدخول على منصة الجهاز وظهور قائمة المكاتب المساحية مزودة بالأسعار
- اختيار العرض الأنسب وتحديد المكتب المساحي المناسب
- دفع الرسوم عبر الرابط وفتح المعاملة المساحية مباشرة

13 ألف فرصة استثمارية جديدة تعزز جاذبية الاستثمار في السعودية

قال الرئيس التنفيذي لشركة منصات العقارية، خالد المبيض، إن طرح أكثر من 13 ألف فرصة استثمارية عبر بوابة الاستثمار في المدن السعودية "فرص" يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف مناطق المملكة، خاصة في المواقع التي لم تحظ سابقًا باهتمام استثماري كافٍ.

وأوضح المبيض، في حوار مع (العربية Business)، أن إتاحة هذه الفرص عبر منصة رقمية موحدة وبيانات محدثة تعزز مستويات الشفافية، وتسهّل وصول المستثمرين المحليين والدوليين إلى الفرص المتاحة، بما يرفع جاذبية الأصول البلدية ويدعم استقطاب استثمارات جديدة.

وأضاف أن إدراج أراضٍ ومواقع غير مستغلة ضمن المنظومة الاستثمارية سيفتح المجال أمام تنفيذ مشاريع في قطاعات متعددة، تشمل الترفيه والضيافة والخدمات العامة، بما يسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي ورفع كفاءة استغلال الأصول البلدية.

وأشار إلى أن الأثر الاقتصادي للمبادرة يمتد إلى ما هو أبعد من القطاع العقاري، ليشمل سوق العمل والقطاعات المرتبطة، مثل النقل والخدمات اللوجستية والمستودعات، إضافة إلى القطاع الصحي والضيافة والأنشطة التجارية، متوقعًا أن توفر المشاريع الجديدة فرصًا وظيفية مباشرة وغير مباشرة، مع استفادة الكفاءات الوطنية، خصوصًا في المناطق المستهدفة.

وأكد أن مرحلة تطوير المشاريع ستدعم كذلك المحتوى المحلي من خلال زيادة الطلب على المنتجات والخدمات الوطنية، بما يعزز أعمال الشركات المحلية ويسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

وتأتي تصريحات المبيض عقب إعلان وزارة البلديات والإسكان السعودية طرح أكثر من 13 ألف فرصة استثمارية عبر بوابة "فرص" خلال النصف الأول من عام 2026، فيما تجاوزت القيمة الإجمالية للعقود المبرمة عبر المنصة 4.6 مليار ريال، ضمن جهود الوزارة لتعزيز الاستثمار البلدي، ورفع كفاءة استغلال الأصول، وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص.



فاتيل البحرين تستعرض برامج الضيافة الدولية خلال اليوم المفتوح

.. وتبحث تبادل الخبرات مع أكاديمية فاتيل في فرنسا



زار وفد من كلية فاتيل البحرين، برئاسة الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة المدير العام للكلية، وبمشاركة السيدة فاطمة فروتن مدير الشؤون الأكاديمية، أكاديمية فاتيل في فرنسا، في إطار تعزيز التعاون الأكاديمي وتبادل الخبرات ضمن شبكة فاتيل العالمية، والاطلاع على أحدث الممارسات التعليمية والتدريبية في إدارة الضيافة.

وشملت الزيارة عرّصاً حول البرامج الأكاديمية التي تقدمها الأكاديمية ومنهجيتها في إعداد الطلبة لسوق العمل، إلى جانب جولة في الحرم الأكاديمي والمرافق التدريبية، للتعرف على بيئة التعليم التطبيقي والتجهيزات الداعمة لتنمية المهارات المهنية.

كما شارك الوفد في ورشة طهي تطبيقية، استعرضت أساليب التدريب العملي المعتمدة في الأكاديمية، والتي تركز على تطوير مهارات الطلبة من خلال التعلم بالممارسة داخل بيئة تعليمية تفاعلية.

وقال الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة إن الزيارة تمثل فرصة لتعزيز التعاون مع أكاديمية فاتيل، والاستفادة من خبراتها في تطوير البرامج الأكاديمية وإعداد الكفاءات المؤهلة لقطاع الضيافة، مؤكداً أن تبادل المعرفة داخل شبكة فاتيل العالمية يساهم في الارتقاء بجودة التعليم المتخصص.

من جانبها، أكدت السيدة فاطمة فروتن أن الزيارة أتاحَت الاطلاع على أفضل الممارسات في تصميم البرامج التعليمية وتوظيف المرافق التدريبية لدعم التعلم العملي، مشيرة إلى أن هذا النوع من التعاون يساهم في تطوير تجربة تعليمية أكثر ارتباطاً باحتياجات الطلبة ومتطلبات قطاع الضيافة.

نظمت كلية فاتيل البحرين للفندقة والضيافة يوماً مفتوحاً في فندق شيراتون البحرين، لتعريف الطلبة وأولياء الأمور والخريجين ببرامجها الأكاديمية في إدارة الفنادق الدولية، واستعراض المسارات التعليمية والتدريبية التي تؤهل الكفاءات للعمل في قطاع الضيافة محلياً وإقليمياً ودولياً.

وشهدت الفعالية حضوراً من الطلبة الراغبين في استكشاف خياراتهم الجامعية، إلى جانب أولياء الأمور والمهنيين، حيث تضمنت جلسات تعريفية ببرامج البكالوريوس والماجستير، إضافة إلى جولة ميدانية داخل الفندق أتاحَت للمشاركين التعرف على بيئة العمل الفندقي والعمليات التشغيلية والإدارية. كما وفرت الفعالية فرصة للتواصل المباشر مع أعضاء الهيئة الأكاديمية وطلبة وخريجي الكلية، بهدف تسليط الضوء على تجربة الدراسة في فاتيل البحرين، وبرامج التدريب العملي، والفرص الدولية التي تتيحها شبكة فاتيل العالمية.

وقال المدير العام لفاتيل البحرين، الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة، إن اليوم المفتوح يعكس حرص الكلية على تعريف الطلبة بنموذجها التعليمي الذي يجمع بين الدراسة الأكاديمية والتدريب العملي داخل بيئات فندقية حقيقية، بما يساهم في إعداد كوادر تمتلك المهارات القيادية والمهنية التي يتطلبها قطاع الضيافة.

وأضاف أن الشراكة مع فندق شيراتون البحرين تعزز ربط التعليم بسوق العمل، وتوفر للطلبة تجربة عملية تساهم في رفع جاهزيتهم المهنية، ودعم تطور قطاع السياحة والضيافة في البحرين والمنطقة.

من جانبه، أكد المدير العام لفندق شيراتون البحرين، جوريان بونغر، أن استضافة الفعالية تعكس التزام الفندق بدعم تطوير المواهب الشابة، وإتاحة الفرصة للطلبة للاطلاع على بيئة العمل الفندقي واكتشاف المسارات المهنية المتنوعة التي يوفرها قطاع الضيافة.



الكويت تمضي نحو تحويل "الكويتية" إلى شركة مساهمة مملوكة للدولة

من تجاوز التحديات التي شهدها قطاع الطيران في المنطقة بفضل الطوارئ والتنسيق مع الجهات الحكومية، ما أسهم في استمرار العمليات التشغيلية وتحويل بعض الرحلات إلى مطاري الدمام وجدة عند الحاجة.

وأضاف أن الشركة تواصل تنفيذ برنامج تحديث الأسطول، مع انضمام طائرة Airbus A330-900 خلال الأسبوع المقبل، تليها طائرتان إضافيتان خلال سبتمبر ونوفمبر، ضمن خطة لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات.

وأشار الشطي إلى أن برنامج رفع كفاءة التشغيل وخفض التكاليف أسهم في تحقيق 430 مليون دينار كويتي إيرادات خلال 2025، إلى جانب تحسين الحصة السوقية ورفع معدل استغلال الطائرات، مع المحافظة على معدل انضباط تشغيلي تجاوز 90% رغم التحديات الإقليمية.

وافق مجلس الوزراء الكويتي على مشروع مرسوم بقانون لتحويل شركة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة مملوكة بالكامل للدولة، في خطوة تدعم خطة إعادة هيكلة الناقل الوطنية وتعزيز كفاءتها التشغيلية والمالية.

ويأتي القرار في وقت تواصل فيه الشركة تحسين أدائها المالي، بعدما نجحت في خفض خسائرها بنسبة 13.6% خلال عام 2025، فيما ارتفعت الإيرادات بنحو 5% لتصل إلى 1.39 مليار دولار مقارنة بالعام السابق. وكانت الكويت قد أعلنت في عام 2007 خطة لتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة عامة ضمن برنامج الخصخصة، إلا أن الخطوة الجديدة تعيد تأكيد ملكية الدولة الكاملة للشركة في هذه المرحلة.

وقال الرئيس التنفيذي بالتكليف للشركة، عبدالوهاب الشطي، في تصريحات سابقة، إن "الكويتية" تمكنت

طيران الرياض

RIVADH AIR

طيران الرياض تدرس شراء 30 طائرة بوينغ 787 إضافية

تدرس طيران الرياض شراء ما بين 25 و30 طائرة إضافية من طراز بوينغ 787 دريملاينر، عبر تفعيل معظم خيارات الشراء المتفق عليها سابقاً مع شركة بوينغ، في خطوة قد تعزز خطط الناقل السعودية لتوسيع أسطولها وشبكة وجهاتها الدولية، وفقاً لمصادر مطلعة.

وقالت المصادر إن الشركة قد تعلن خلال معرض فارنبره الدولي للطيران الأسبوع المقبل تحويل الجزء الأكبر من خيارات الشراء إلى طلبات نهائية، فيما لا تزال التفاصيل النهائية قيد المناقشة. وامتنعت كل من طيران الرياض وبوينغ عن التعليق.

وكانت طيران الرياض قد أبرمت في عام 2023 صفقة لشراء ما يصل إلى 72 طائرة من طراز بوينغ 787 دريملاينر، تشمل 39 طائرة مؤكدة مع خيارات لشراء 33 طائرة إضافية.

وتواصل الناقل، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، تنفيذ خططها التوسعية استعداداً لانطلاق عملياتها التجارية على نطاق واسع، بعدما نفذت أول رحلة تجارية مدرة للإيرادات الشهر الماضي.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة، توني دوجلاس، مؤخراً إن الأسطول سيرتفع إلى ثماني طائرات بنهاية يوليو، مع خطط لتشغيل رحلات إلى 22 مدينة بحلول مارس 2027.

ومع طلبات تصل إلى 72 طائرة بوينغ 787، و60 طائرة إيرباص A321neo، و50 طائرة إيرباص A350، تسعى طيران الرياض إلى بناء واحد من أكبر أساطيل شركات الطيران الناشئة عالمياً، ضمن استراتيجية المملكة لتطوير قطاع الطيران وتعزيز مكانتها كمركز دولي للنقل الجوي.

المنامة تستضيف معرض الإبداع التكنولوجي ضمن "عاصمة رواد الأعمال العرب 2026"



المنامة – المنصة الاقتصادية

وأضاف أن توفير منصات لعرض المشاريع والأفكار المبتكرة يساهم في تحويلها إلى مبادرات ذات أثر اقتصادي ومجتمعي، مشيدا بجهود الجامعة الخليجية ونادي الخريجين في دعم المواهب الوطنية وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة نادي الخريجين، عبداللطيف الزباني، إن استضافة المعرض تأتي في إطار دعم المبادرات العلمية والشبابية وتعزيز التعاون مع مؤسسات التعليم العالي، بما يرسخ ثقافة الابتكار ويوفر مساحة لتبادل الخبرات.

بدورها، أكدت رئيس مجلس أمناء وإدارة الجامعة الخليجية، الدكتورة منى الزباني، أن الجامعة تواصل ترسيخ الابتكار في صميم رسالتها الأكاديمية، من خلال توفير بيئة تعليمية متطورة تمكن الطلبة من تحويل أفكارهم إلى مشاريع تطبيقية تلبي احتياجات سوق العمل.

واختتمت الفعالية بتكريم عدد من الطلبة المتميزين تقديراً لإنجازاتهم، في خطوة تهدف إلى تشجيعهم على مواصلة مسيرة الإبداع والابتكار.

افتتح الشيخ خالد بن حمود آل خليفة، محافظ العاصمة، معرض الإبداع التكنولوجي، الذي نظّمته الجامعة الخليجية بالتعاون مع نادي الخريجين، ضمن مبادرات "المنامة عاصمة رواد الأعمال العرب 2026"، في خطوة تستهدف تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، وإبراز المشاريع الطلابية في المجالات التقنية والهندسية. واستعرض المعرض، الذي أقيم بمقر نادي الخريجين في العدلية، مجموعة من المشاريع التي أنجزها طلبة الجامعة الخليجية، شملت تطبيقات في مجالات التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والهندسة، وإدارة الأعمال، والقانون، والإعلام، بما يعكس تنامي دور المؤسسات الأكاديمية في إعداد كوادر وطنية قادرة على مواكبة متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة.

وخلال جولته في المعرض، اطلع محافظ العاصمة على المشاريع المشاركة، مشيداً بالمستوى العلمي والإبداعي الذي قدمه الطلبة، ومؤكداً أن دعم المبادرات التي تحتضن إبداعات الشباب يمثل استثماراً في مستقبل الوطن، ويعزز بناء كفاءات وطنية تمتلك المهارات اللازمة لمواكبة التحولات المتسارعة في مختلف القطاعات.

غرفة البحرين توسع برنامج "جرب تشتغل" في أكبر تطوير منذ إنطلاقه



النماة - المنصة الاقتصادية

أطلقت غرفة تجارة وصناعة البحرين النسخة الخامسة من برنامج "جرب تشتغل" بالشراكة مع مركز ناصر العلمي والتقني ومدينة الشباب، بعد اعتماد أكبر توسع يشهده البرنامج منذ إنطلاقه في عام 2022، وذلك برفع عدد الطلبة المشاركين إلى 60 طالباً وطالبة مقارنة بـ 34 في النسخة السابقة، بنسبة نمو تقارب 76%.

نشاطات تجارية وصناعية ويأتي التوسع تنفيذاً لتوجيهات سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، الرامية إلى إتاحة الفرصة أمام عدد أكبر من الطلبة لاكتساب الخبرات العملية والمهارات المهنية، بما يساهم في إعدادهم المبكر لدخول سوق العمل. ويمثل برنامج "جرب تشتغل" أحد المبادرات الهادفة إلى تأهيل طلبة المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً، من خلال تجربة تدريبية عملية داخل مؤسسات القطاع الخاص، خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 30 يوليو 2026.

ويعد توسع نسخة 2026 الأكبر منذ إنطلاق البرنامج، إذ ارتفع عدد

المشاركين من 12 طالباً في النسخة الأولى إلى 60 طالباً وطالبة في النسخة الخامسة، في إطار توجهات مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، لتطوير المبادرات النوعية وتوسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص. وقال رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، نبيل كانو، إن النمو الكبير في عدد المشاركين يعكس نجاح البرنامج والثقة المتزايدة التي يحظى بها من مؤسسات القطاع الخاص والشركاء الداعمين، مؤكداً أن المبادرة تمنح الطلبة فرصة مبكرة لاكتساب الخبرة العملية، بما يعزز جاهزيتهم للالتحاق بسوق العمل.

وأضاف أن البرنامج ينسجم مع مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030 في الاستثمار برأس المال البشري، مشيداً بالدور الذي تؤديه مؤسسات القطاع الخاص في تدريب الطلبة والمساهمة في إعداد كفاءات وطنية مؤهلة.

ويمتد البرنامج على مدار ثلاثة أسابيع، يتلقى خلالها المشاركون في الأسبوع الأول ورشاً ومحاضرات تعريفية حول بيئة العمل والمسؤولية المهنية، قبل

الانتقال إلى التدريب الميداني خلال الأسبوعين التاليين داخل الشركات والمؤسسات المشاركة. ويغطي البرنامج مسارات تدريبية متنوعة تشمل الابتكار في المجالات الهندسية والتقنية، والقيادة وريادة الأعمال والاقتصاد، إلى جانب التصوير الفوتوغرافي وإنتاج المحتوى المرئي، بما يمنح الطلبة تجربة عملية تجمع بين المعرفة والتطبيق.

من جانبها، أكدت القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لغرفة تجارة وصناعة البحرين، الدكتور شيماء عبدالله، أن النسخة الخامسة تمثل مرحلة جديدة في تطوير البرنامج، سواء من حيث زيادة عدد المشاركين أو توسيع الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص، بما يوفر فرصاً تدريبية أكثر تنوعاً تلبي اهتمامات الطلبة واحتياجات سوق العمل.

وأضافت أن الغرفة استكملت جميع الترتيبات اللازمة لتنفيذ البرنامج وفق أعلى معايير السلامة، مع التأكيد على مواصلة تطوير المبادرة وتوسيع نطاقها مستقبلاً، بما يعزز دورها في إعداد وتأهيل الشباب البحريني ورفد سوق العمل بكفاءات وطنية واعدة.

مركز ناصر العلمي يطور منصة ذكاء اصطناعي لإدارة التفتيش في المشاريع الإنشائية

تمكين تطلق نسخًا مطورة
من برنامجي "تمكّن" و"قيادة"

تمكين Tamkeen

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن صندوق العمل (تمكين) إطلاق النسخ المطورة من برنامجي "تمكّن" و"قيادة"، في إطار استراتيجيته لتعزيز جاهزية الكفاءات البحرينية وتمكينها من شغل وظائف قيادية في مؤسسات القطاع الخاص، عبر مواءمة التدريب والتوظيف مع احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

ويهدف برنامج "تمكّن" إلى تطوير المهارات المهنية والتقنية والقيادية من خلال برامج تدريبية معتمدة، مع تقديم دعم يصل إلى 100% من تكاليف التدريب للباحثين عن عمل، و70% للموظفين، و50% للمؤسسات، وفقًا لسقوف البرنامج، بما يعزز فرص الحصول على المؤهلات المهنية المطلوبة.

كما يوفر البرنامج قائمة محدثة بالشهادات الاحترافية المعتمدة، مع إتاحة الفرصة لمزودي التدريب لإضافة شهادات جديدة كل ستة أشهر، بما يضمن مواكبة البرامج التدريبية لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات القطاعات الاقتصادية.

وقال تمكين إن إطلاق البرنامج يأتي ضمن أولوياته الاستراتيجية لعام 2026، التي تركز على الاستثمار في رأس المال البشري، وربط المهارات بفرص العمل، وتعزيز نمو القطاع الخاص، بما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في مملكة البحرين.

وفي المقابل، يقدم برنامج "قيادة" دعمًا للأجور بنسبة 30% لمدة 12 شهرًا لتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على توظيف البحرينيين في المناصب الإدارية والقيادية، برواتب تصل إلى 2,500 دينار بحريني، بما يدعم التوظيف النوعي والتطور الوظيفي للكفاءات الوطنية.



مركز ناصر العلمي والتقني
Nasser Centre For Science & Technology

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن مركز ناصر العلمي والتقني عن تطوير وتشغيل منصة ذكية لإدارة عمليات التفتيش بالتعاون مع شركة China Machinery Engineering Corporation (CMEC)، في خطوة تستهدف توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة التشغيلية وإدارة الجودة في قطاع الإنشاءات.

وأوضح المركز أن المنصة تأتي ضمن شراكة لتطوير حلول رقمية تدعم التحول الرقمي في المشاريع الإنشائية، من خلال أتمتة إجراءات الفحص والاعتماد، وتحويلها من نماذج ورقية إلى منظومة رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والتحقق منها.

وتوفر المنصة مجموعة من القدرات الذكية، تشمل استخلاص البيانات، وتصنيف النماذج تلقائيًا، والتحقق من الاعتمادات، واكتشاف البيانات المكررة، وتقييم موثوقية النتائج، إلى جانب لوحات معلومات تفاعلية وسجلات تدقيق رقمية، بما يعزز دقة المعلومات ويرفع كفاءة اتخاذ القرار.

وقال المركز إن المشروع يجمع بين الخبرات الهندسية لشركة CMEC والقدرات البحثية والتقنية للمركز، بهدف تطوير حلول مبتكرة لتحسين متابعة الجودة في المشاريع الإنشائية، ودعم التحول الرقمي في القطاعات الحيوية.

ويعكس المشروع توجه المركز نحو توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير حلول عملية تخدم مختلف القطاعات التنموية، وتساهم في رفع الإنتاجية وتحسين كفاءة إدارة المشاريع.

بنك السلام يحصد جائزتين من Visa لقيادة سوق البطاقات والمدفوعات



المنامة – المنصة الاقتصادية

حصد بنك السلام جائزتين من Visa تقديرًا لأدائه في سوق البطاقات والمدفوعات بمملكة البحرين خلال عام 2025، في خطوة تعزز مكانته بين أبرز المؤسسات المصرفية الداعمة للتحويل نحو المدفوعات الرقمية في المملكة. وفاز البنك بجائزة "أعلى قيمة إنفاق عبر البطاقات المصرفية المصدرة في البحرين لعام 2025"، إلى جانب جائزة "المرتبة الأولى في إصدار البطاقات النشطة في البحرين لعام 2025"، ما يعكس نمو استخدام بطاقاته المصرفية وتوسع قاعدة العملاء الذين يعتمدون حلول الدفع الرقمية.

وقال محمد بوجحي، الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في بنك السلام، إن الجوائز

مملكة البحرين، أن تكريم بنك السلام يأتي تقديرًا لدوره في دعم نمو قطاع المدفوعات الرقمية، من خلال تعزيز استخدام البطاقات المصرفية وتقديم حلول دفع مبتكرة تلبي احتياجات المستهلكين، معربًا عن تطلع Visa إلى مواصلة التعاون مع البنك لدعم الابتكار في القطاع.

تعكس قوة استراتيجية البنك في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والثقة التي يوليها العملاء لمنتجاته، مشيرًا إلى أن البنك يواصل الاستثمار في تطوير حلول البطاقات وتعزيز خدمات الدفع الرقمي لتقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة ومرونة. من جانبه، أكد أحمد القفاص، المدير الإقليمي لشركة Visa في

كريدي مكس تطلق (Max).. المساعد الافتراضي المدعوم بالذكاء الاصطناعي



المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلنت كريدي مكس إطلاق "Max"، مساعدها الافتراضي الجديد المدعوم بالذكاء الاصطناعي، في خطوة تعزز مسيرة التحويل الرقمي للشركة، وترتقي بتجربة العملاء عبر توفير خدمات دعم ذكية وسريعة ومتاحة على مدار الساعة. خدمات العملاء ويأتي إطلاق Max ضمن استراتيجية كريدي مكس لتبني أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يساهم في تسهيل تفاعل العملاء مع قنواتها الرقمية، وتقديم تجربة أكثر كفاءة وسلاسة تلبي تطلعات المستخدمين في العصر الرقمي.

وقالت رئيسة التكنولوجيا والتحول في كريدي مكس، ندى محمد عبدالرحمن، إن إطلاق Max يمثل محطة جديدة في رحلة التحويل الرقمي للشركة، مشيرة إلى أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي يهدف إلى جعل تجربة العملاء مع المنصات الرقمية أسرع وأسهل وأكثر مرونة، بما يعزز جودة الخدمات المقدمة. وأضافت أن تصميم المساعد الافتراضي يركز على احتياجات العملاء، من خلال توفير خدمات رقمية عملية وأمنة وسهلة الاستخدام، مؤكدة أن هذه الخطوة تمثل أساساً لتطوير مزايا وقدرات مستقبلية من شأنها تحسين رحلة العميل وتعزيز التجربة الرقمية بشكل مستمر.

خليجي بنك يحصد تكريمًا من Visa لتحقيقه أسرع نمو في البطاقات النشطة بالبحرين



مصرفية أكثر ابتكارًا وكفاءة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة.

من جانبها، أكدت مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في خليجي بنك، أميرة العباسي، أن الإنجاز يعكس جهود فريق العمل الذي نجح في تحويل الطموحات إلى نتائج ملموسة، مشيرة إلى أن النمو القياسي في عدد البطاقات النشطة يعكس نجاح البنك في تقديم تجربة مصرفية أكثر قربًا من احتياجات العملاء. وأضافت أن التكريم يمثل رسالة ثقة من العملاء الذين اختاروا بطاقات خليجي بنك لتكون جزءًا من معاملاتهم اليومية، مؤكدة استمرار البنك في تطوير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تعزز مكانته في السوق البحريني.

بدوره، قال المدير العام لشركة Visa في مملكة البحرين، أحمد القفاص، إن تحقيق خليجي بنك أسرع نمو في البطاقات النشطة خلال عام 2025 يعكس التزامه بتطوير تجربة حاملي البطاقات وتعزيز استخدام حلول الدفع الرقمية، مؤكدًا اعتزاز Visa بشراكتها مع البنك وتطلعها إلى مواصلة التعاون لدعم نمو قطاع المدفوعات في المملكة.

ويؤكد هذا التكريم استمرار خليجي بنك في تنفيذ استراتيجيته القائمة على الابتكار الرقمي، وتطوير الخدمات المصرفية، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات العالمية، بما يدعم تطور قطاع الخدمات المالية في البحرين، ويواكب التحولات المتسارعة في أنماط الدفع والخدمات المصرفية الرقمية.

المنامة - المنصة الاقتصادية

حصد خليجي بنك تكريمًا من Visa بعد تحقيقه أسرع نمو في عدد البطاقات النشطة في المملكة خلال عام 2025، في إنجاز يعكس نجاح البنك في توسيع قاعدة عملائه وتعزيز الاعتماد على حلول الدفع الرقمية.

العرب وشعوب الشرق الأوسط
وجاء التكريم خلال مراسم أقيمت في المقر الرئيسي لخليجي بنك، حيث تسلم الجائزة القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للبنك، عبدالكريم الزكري، من المدير العام لشركة Visa في مملكة البحرين، أحمد القفاص، بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

ويجسد هذا الإنجاز الأداء المتنامي الذي يحققه خليجي بنك في قطاع البطاقات المصرفية، مدفوعًا باستراتيجيته الهادفة إلى تطوير حلول دفع رقمية آمنة ومرنة، وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة تترقي بتجربة العملاء وتواكب التحول المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي.

وقال عبدالكريم الزكري إن التكريم يمثل شهادة عالمية على نجاح البنك في تطوير قطاع البطاقات وحلول الدفع، ويعكس الثقة المتزايدة التي يوليها العملاء لمنتجات وخدمات خليجي بنك.

وأضاف أن البنك سيواصل الاستثمار في تطوير منتجات البطاقات وتعزيز مزاياها، إلى جانب توسيع التعاون مع شركاء عالميين مثل Visa، بما يساهم في تقديم حلول

من يروي قصة الاقتصاد البحريني؟



هيفاء عدوان *

صحفيون آمنوا بأن الاقتصاد ليس شأنًا
نخبويًا، بل قضية رئيسية تمس حاضر
الوطن ومستقبله.
بل يمكن القول إن إحدى هذه التجارب
تمثل اليوم واحدة من أبرز المحاولات
التي نجحت في إعادة الاعتبار للإعلام
الاقتصادي، من خلال تقديم محتوى
مهني ومتابعة دقيقة تضع الاقتصاد في
مكانه الصحيح وقريباً من المعلومة
الموثوقة.

لكن استمرار مثل هذه التجارب لا ينبغي
أن يبقى رهناً بالجهود الفردية، فالإعلام
الاقتصادي استثمار يخدم الدولة، فكل
خبر اقتصادي قد يفتح باب استثمار
جديد، وكل قصة نجاح قد تعزز الثقة في
الاقتصاد، وكل تحليل قد يسهم في رفع
مستوى الوعي داخل المجتمع.
لهذا، فإن دعم الإعلام الاقتصادي يجب
أن يتحول إلى جزء من منظومة وطنية،
وأن يحظى باهتمام الجهات الرسمية
والخاصة، عبر بناء شراكات وتوفير
المعلومات وإتاحة البيانات، وإشراك
الإعلام الاقتصادي في صناعة الوعي
التنموي.

وفي عالم تتنافس فيه الدول على جذب
الاستثمارات، لم تعد الإنجازات وحدها
كافية، بل أصبحت طريقة عرضها
وروايتها جزءاً من عناصر التنافس،
فالدول لا تسوق اقتصاداتها بالأرقام
فقط، بل بالرواية التي تمنح تلك الأرقام
معناها وقيمتها.

لقد آن الأوان لأن نتعامل مع الإعلام
الاقتصادي باعتباره جزءاً من البنية
التحتية للتنمية، تماماً كما نتعامل مع
التشريعات، والموانئ، والمناطق
الصناعية، والبنية الرقمية، فكلها أدوات
لبناء اقتصاد قوي، لكن بعضها يبني
الإنجاز والآخر يروي قصته للعالم.

في أكتوبر من عام 2008، أطلقت مملكة
البحرين رؤيتها الاقتصادية 2030،
لتشكل خارطة طريق لمستقبل التنمية
في المملكة، وترسم ملامح اقتصاد أكثر
تنافسية واستدامة وعدالة، واضعة في
صميم أهدافها تحسين مستوى
المعيشة، وتعزيز جودة الحياة، وبناء
اقتصاد قادر على المنافسة إقليمياً
وعالمياً.

أتذكر جيداً تلك المرحلة؛ فقد كنت
صحفية في القسم الاقتصادي بجريدة
الوطن، وكانت الرؤية حديث الشارع،
ومحوراً لعشرات التقارير والحوارات
والاستطلاعات التي حاولت قراءة
المستقبل، واستشراف ما يمكن أن
تحققه من تحولات.

في ذلك الوقت، كان لدي اعتقاد بأن
تنفيذ الرؤية يجب أن يرافقه إعلام
اقتصادي وطني، يفسر الأخبار ويحللها
ويقربها من المجتمع، ويقدمها للعالم
باعتبارها قصة نجاح.
كنت أظن أن البحرين ستشهد ولادة
منصات إعلامية اقتصادية، تمتلك
القدرة على مرافقة الرؤية وتوثيق
منجزاتها، والتعريف بما تمتلكه البحرين
من بيئة استثمارية متطورة، وتشريعات
مرنة، وكفاءات وطنية، وبنية تحتية.

لكن ما حدث كان مختلفاً.
فعلى الرغم من النجاحات والمشروعات
الكبرى التي أنجزت، والإصلاحات المالية
والتشريعية التي شهدتها المملكة،
والاستثمارات التي استقطبتها، بقي
الإعلام الاقتصادي محدود الحضور،
بينما ظلت الصورة الاقتصادية للبحرين
في كثير من الأحيان تختزل في
مؤشرات وأرقام فقط.

وعلى امتداد السنوات الماضية، ظهرت
مبادرات ومحاولات وطنية جادة لإنتاج
إعلام اقتصادي متخصص، قادها

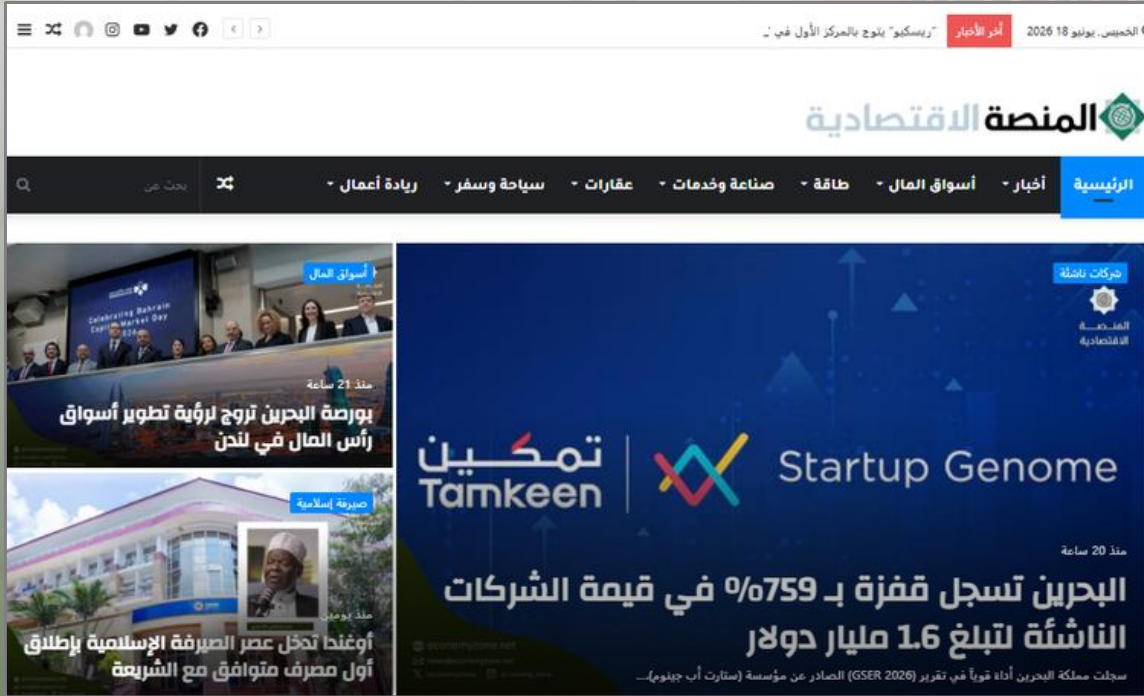
• عن جريدة الوطن البحرينية

المنصة الاقتصادية



حيث تتحول الأخبار إلى فرص حقيقية

www.economyzone.net



من البحرين إلى العالم..
تغطية على مدار الساعة لأهم أخبار الاقتصاد
والأعمال والاستثمار في البحرين والخليج والعالم، مع
تحليلات تساعدك على رؤية ما وراء الأرقام



news@economyzone.net



+973 3662 2618